

شركة دايس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة داييس للملابس الجاهزه - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المجمعة المرفقة لشركة داييس للملابس الجاهزه "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والقوائم الدورية المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

تم الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة للشركة عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بمعرفة مراقب حسابات أخر أصدر تقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٩ أغسطس ٢٠٢٠ باستنتاج غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أداؤها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

فقرات إيضاحية

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً في استنتاجنا على القوائم المالية المجمعة، وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٢٩) من الأيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، نود الإشارة لما يلي:

- تجاوزت صافي الخسائر المتراكمة لشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ نصف حقوق الملكية للشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكيد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. طبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس إدارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة.

- تجاوزت صافي الخسائر المتراكمة لشركة سويتز للملابس الجاهزة (شركة تابعة) متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكيد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة.
- تجاوزت صافي الخسائر المتراكمة لشركة مصنع الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكيد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة.

القاهرة في ٢ سبتمبر ٢٠٢١



شركة دابيس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالي الدورية المجمعة
في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيضاح	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	الأصول غير المتداولة
٤٩٦ ٢٨٤ ٩٢١	٤٨٨ ٨٢٠ ٦٤٩	(٦، ٥٥)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٩ ١٥٦ ٦٧٧	١٥ ١٣١ ٢٣٦	(٧، ٥٥)	مشروعات تحت التنفيذ
--	٢٦ ٣٠٦ ٤٦٤	(١٨، ٤٥)	حق استخدام أصول مؤجرة (بالصافي)
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	(٦)	أصول معنوية (الاسم التجاري)
٥٠٥ ٦٤١ ٥٩٨	٥٣٠ ٤٥٨ ٣٤٩		إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥٥٤ ٤٧٤ ٨٥٢	٦٨٥ ٩٢٦ ٥٦٦	(١٤، ٩، ٥٥)	المخزون (بالصافي)
٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧	٣٥٨ ٣٢٢ ٧٩٢	(١٤، ١٠، ٥٥)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦	١٩٤ ٩٢٨ ٤٦٣	(١٤، ١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١١٠ ٢٩٤ ٦١٤	٣٨ ١٩٩ ٦١٥	(١٢، ٥٥)	النقدية وما في حكمها
١ ٢٠٤ ٦٧٢ ١٠٩	١ ٢٧٧ ٣٧٧ ٤٣٦		إجمالي الأصول المتداولة
١ ٧١٠ ٣١٣ ٧٠٧	١ ٨٠٧ ٨٣٥ ٧٨٥		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والألتزامات
١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	(٢٠)	رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع بالكامل
٢١ ٣٥٢ ٢٤١	٢١ ٣٥٢ ٢٤١	(٥٥)	إحتياطي قانوني
٥٧٥ ٦٣٧	٥٧٥ ٦٣٧	(٢١)	إحتياطي تجميع الأعمال
٢٨١ ٣٧٩ ٧٢٣	٢٢٣ ٣٣٧ ٥٩٩		أرباح مرحلة
(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	٤ ٧٩٢ ٧٦١		صافي أرباح / (خسائر) الفترة / العام
٣٥٢ ٣٨٤ ٠٩٦	٣٥٦ ٠٥٨ ٢٣٨		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٢٢ ٤١١ ١٦٧	٢٣ ٥١٦ ٤٧٥	(٢٣)	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٣٧٤ ٧٩٥ ٢٦٣	٣٧٩ ٥٧٤ ٧١٣		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير متداولة
٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤	٣٧ ٣٣٨ ٨٦٥	(٢٢، ٥٥)	الإلتزامات ضريبية مزجلة
--	١٩ ٩٣٨ ٤١٥	(١٨، ٤٥)	الإلتزامات حق الانتفاع - طويلة الاجل
٢٢ ٧١١ ٠٦١	١٩ ٢٩٣ ٤٣٥	(٢٦، ٤٥)	الإلتزام تأجير تمويلي - طويل الأجل
٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣	١٠٤ ٨٧٦ ١٤٧	(١٦، ٥٥)	أقساط قروض - غير متداولة
١٥٣ ٣١٧ ٤٤٨	١٨١ ٤٤٦ ٨٦٢		إجمالي الإلتزامات غير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
٦١ ٢١١ ٢٩٩	٦١ ٦٩٧ ٢٥٣	(١٣، ٥٥)	المخصصات
٢٠٩ ٨٩٢	٤ ٥١٤ ٥٥٠	(٥٥)	بنوك دائنة
٨٠٦ ٠٨٠ ٠٨٢	٧٧٢ ٤٦٨ ٦٨٠	(١٥، ٥٥)	التسهيلات الإئتمانية
٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠	٥٥ ٥٣٤ ٧٦٥	(١٦، ٥٥)	أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي
٩٨ ٠٤١ ١٠٤	١٦٣ ١٩٧ ١٩٨	(١٧، ٥٥)	موردون وأوراق دفع
٢٢ ٢٠١ ٩٥٢	٢٠ ٠٢٣ ٩٥٧	(٢٧، ٥٥)	المستحق لأطراف ذرى بعلاقة
--	٧ ٣٥٤ ٧٢٠	(١٨، ٤٥)	الإلتزامات حق الانتفاع - قصيرة الاجل
١٠ ٦١٦ ٣٧١	٨ ٦٧٤ ٥٧٠	(٢٦، ٤٥)	الإلتزام عقود تأجير تمويلي - أرصدة متداولة
١٤٤ ٨٠٧ ٩٠٨	١٤٧ ٦٦٣ ٢٩٤	(١٩)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٢ ٠٦٧ ٧٣٨	٥ ٦٨٥ ٢٢٣	(٢٢، ٥٥)	ضريبة الدخل المستحقة
١ ١٨٢ ٢٠٠ ٩٩٦	١ ٢٤٦ ٨١٤ ٢١٠		إجمالي الإلتزامات المتداولة
١ ٧١٠ ٣١٣ ٧٠٧	١ ٨٠٧ ٨٣٥ ٧٨٥		إجمالي حقوق الملكية والألتزامات

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الأستاذ/ فيكتور فخرى



- تقرير الفحص المحدود مرفق.

شركة دايين للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الستة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاح	
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١		
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	صافي المبيعات
٤٤٥ ١١٥ ٨٥٧	٦٦٦ ٢٦٨ ٦٨٦	١٨٤ ٩١٤ ٩٤٠	٣٦٨ ٦٤٢ ٧١٣	(٥٠)	
(٣٩٢ ٩٣٩ ٤٥٦)	(٥٤٧ ٩٨٧ ٣٥٧)	(١٧٣ ٩٨٦ ٧٦٤)	(٣٠٤ ٢٨٢ ٦٤٩)		يخصم:
٥٢ ١٧٦ ٤٠١	١١٨ ٢٨١ ٣٢٩	١٠ ٩٢٨ ١٧٦	٦٤ ٣٦٠ ٠٦٤		تكلفة المبيعات
(٢٢ ٥٧١ ٧٢٣)	(٢٧ ٧٣١ ٦٥١)	(١١ ٧٢٥ ٥٧١)	(٢٠ ٤١٥ ٠٢٤)		مجمول الربح
(٦٢ ٣٨٨ ٠٧٢)	(٦٤ ٣٣٣ ٨٧٠)	(٢٤ ٩٩٤ ٧٣٠)	(٣٢ ٥٢١ ٥٠٦)		يخصم:
--	(١ ١٠٩ ١٢٩)	--	(٦٩٣ ٠٦٧)		مصروفات بيع وتوزيع
--	(٤ ٢٦٨ ٣٠٨)	--	(٢ ٢٢٨ ٢٤٦)		مصروفات عمومية وإدارية
٧٥ ٥٨٨	٧٥ ٥٨٨	٧٥ ٥٨٨	٧٥ ٥٨٨		فوائد مدينة - عقود ايجار حق انتفاع
(٢٣ ٦٢١ ٣٩١)	--	--	--	(١٤، ١٥)	استهلاك حق استخدام أصول مؤجرة
٢ ٤٥١ ٨٠٠	--	٢ ٤٥١ ٨٠٠	--		أرباح استبعادات حق استخدام أصول مؤجرة
(٨ ٦٢٨ ٤٠٠)	--	١ ٥٦٨ ٨٠٠	--	(١٤، ١٥)	الإنتفاضة في قيمة المخزون
١ ٥٦٨ ٨٠٠	--	--	--		رد الإنتفاضة في قيمة المخزون
--	(٥٢٣ ٩٩٥)	--	(٥٢٣ ٩٩٥)		الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض
(٦١ ٠١٢ ٥٨٥)	٢٠ ٣٨٩ ٩٦٤	(٢٠ ٢٠٢ ٧٢٥)	٨ ٠٥٣ ٨١٤	(١٤، ١٥)	رد اضمحلال في قيمة أرصدة العملاء واوراق القبض
(٤٠ ٨١٠ ٢٦١)	(٣٠ ٢٠٥ ٨٤١)	(٢٠ ٥٤٩ ٨٤٩)	(١٥ ٧٩٤ ٨١١)		مخصصات مكونة خلال العام
١٢٢ ٧٤١	١٨٢ ٥٩٠	٥٨ ٨٠٠	١٢٩ ١١٧		الأرباح / (الخسائر) الناتجة عن التشغيل
٢١ ٤٦٠ ٧٥٢	١٩ ٧١٤ ٣٢٢	١٠ ٠٦٠ ٨٩٠	١١ ٢٤٨ ٩٢٧	(٢٤)	يضاف:
(٣٨ ٥١٣)	٣٥٢ ٥٢١	(٢٥١ ٦١١)	٣٥٢ ٥٢١		مصروفات تمويلية
(٦ ٧٧٩ ٥٧٣)	٧٢٨ ٢١٦	(١٧ ١٩٧ ٧٩٢)	٥٤٧ ٠٥٣	(٢٤)	إيرادات فوائد دائنة
(٨٧ ٠٥٧ ٤٣٩)	١١ ١٦١ ٧٧٢	(٤٨ ٠٨٢ ٢٨٧)	٤ ٥٣٦ ٦٢١	(٢٤)	إيرادات أخرى
(٥٧٠ ٤ ٤٤٩)	(٥ ٢٦٣ ٧٠٣)	١٥٧ ٥٧٠	(٢ ٧٠٢ ٨٤٥)	(٢٤)	أرباح رأسمالية
(٩٢ ٧٦١ ٨٨٨)	٥ ٨٩٨ ٠٦٩	(٤٧ ٩٢٤ ٧١٧)	١ ٨٣٣ ٧٧٦	(٢٤)	فروق تقييم عملات أجنبية
(٩١ ٥٨٣ ١٧٢)	٤ ٧٩٢ ٧٦١	(٤٩ ٣٨١ ١٩١)	١ ٥٨٥ ٦٠٠		صافي أرباح / (خسائر) الفترة قبل ضريبة الدخل
(١ ١٧٨ ١٧٦)	١ ١٠٥ ٣٠٨	(١١٢ ٣٢٦)	٢٤٨ ١٧٦		ضريبة الدخل
(٩٢ ٧٦١ ٨٨٨)	٥ ٨٩٨ ٠٦٩	(٤٩ ٤٩٣ ٥١٧)	١ ٨٣٣ ٧٧٦		صافي أرباح / (خسائر) الفترة بعد ضريبة الدخل
--	٠٠٠١	--	٠٠٠٣	(٢٥، ٢٥)	موزع كالتالي:
--	٠٠٠١	--	٠٠٠٣		حقوق مساهمي الشركة الأم
--	٠٠٠١	--	٠٠٠٣		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
--	٠٠٠١	--	٠٠٠٣		نصيب السهم من صافي أرباح / (خسائر) الفترة (جنيه / سهم)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الأستاذ/ فيكتور فخرى

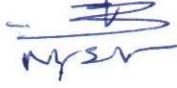


شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الستة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في		
الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١			
جنيه مصري	جنيه مصري			
(٩٢ ٧٦١ ٨٨٨)	٥ ٨٩٨ ٠٦٩	(٤٩ ٤٩٣ ٥١٧)	١ ٨٣٣ ٧٧٦	صافي أرباح / (خسائر) الفترة بعد ضريبة الدخل
--	--	--	--	بنود الدخل الشامل الأخر
(٩٢ ٧٦١ ٨٨٨)	٥ ٨٩٨ ٠٦٩	(٤٩ ٤٩٣ ٥١٧)	١ ٨٣٣ ٧٧٦	إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي

الأستاذ/ فيكتور فخري



شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	إيضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	رقم	صافي أرباح / (خسائر) الفترة قبل ضريبة الدخل
جنيه مصري	جنيه مصري		تسويات:
(٨٧.٠٥٧.٤٤٠)	١١.١٦١.٧٧٢		إهلاك الأصول الثابتة
١٩.٥١٥.٨١٣	١٩.١٢٥.٩٣١	(٦، هـ٥)	استهلاك حق استخدام أصول مؤجرة
--	٤.٢٦٨.٣٠٨		فوائد مدينة - عقود إيجار حق انتفاع
--	١.١٠٩.١٢٩		أرباح استبعادات حق استخدام أصول مؤجرة
--	(٧٥.٥٨٨)		المكون خلال العام من المخصصات
--	٥٢٣.٩٩٥		المستخدم خلال العام من المخصصات
(٢.٣٩٤.٧٨٨)	(٣٨.٠٤١)		الانخفاض في قيمة المخزون
٢٣.٦٢١.٣٩١	--		رد الانخفاض في قيمة المخزون
(٢.٤٥١.٨٠٠)	--		الاضمحلال في أرصدة العملاء وأوراق القبض
٨.٦٢٨.٤٠٠	--		رد الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١.٥٦٨.٨٠٠)	--		المستخدم من الاضمحلال في قيمة العملاء
(٤٢٧.٠٠٢)	(٧.٨٣٢.٠٠٠)		المستخدم خلال العام من اضمحلال في الارصدة المدينة الأخرى
(٤.٤٧٨.٤٨٢)	--		فوائد دائنة
(١٢٢.٧٤١)	(١٨٢.٥٩٠)		المصروفات التمويلية
٤٠.٨١٠.٢٦١	٣٠.٢٠٥.٨٤١		(أرباح) خسائر رأسمالية
٣٨.٥١٢	(٣٥٢.٥٢١)		أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٥.٨٨٦.٦٧٦)	٥٧.٩١٤.٢٣٦		(النقص) في المخزون
(٦٤.٣٠١.٣٦٦)	(١٣١.٤٥١.٧١٤)		الزيادة في عملاء وأوراق قبض
٢٩.٧٤٨.٠٢١	٣١.١٠٦.٠٤٥		(النقص) / الزيادة في المدينون وأرصدة مدينة أخرى
٦٦.٥٦٣.٩٧٩	(٣٦.٦٢٢.٦٥٧)		الزيادة / (النقص) في أرصدة الموردين وأوراق دفع
(٢.٠٣١.٢٨٤)	٦٥.١٥٦.٠٩٤		الزيادة في الدائنين وأرصدة دائنة أخرى
٤.١٩٦.٩٨٦	٥.٤٥٤.٨٢٨		(النقص) / الزيادة في المستحق لأطراف ذوى علاقة
٣٥٩.٩٨٧	(٢.١٧٧.٩٩٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل
٢٨.٦٤٩.٦٤٧	(١٠.٦٢١.١٦٣)		ضرائب مدفوعة
(٢٠.٤٥٥.٢٤٩)	(١٢.٠٦٧.٧٣٨)		فوائد مدفوعة
(٤٠.٨١٠.٢٦١)	(٣٢.٨٠٥.٢٨٣)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٣٢.٦١٥.٨٦٣)	(٥٥.٤٩٤.١٨٤)		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
١٢٢.٧٤١	١٨٢.٥٩٠		مقبوضات من الفوائد الدائنة
١.٢٥٤.٧٢٦	٤٥٢.٢٩٨		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(١٠٣.٣٧١.٧٠٩)	(١٠.٢٣٨.٤٢٦)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٧٤٤.٥٤٢)	(٧.٤٩٧.٥٦٩)		مدفوعات في مشروعات تحت التنفيذ
(١٠٢.٧٣٨.٧٨٤)	(١٧.١٠١.١٠٧)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٧٨.٨٥٩.٢٠٣	٤٠.٦٠٠.٢٥٩		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
--	(٥.٣٥٩.٤٢٧)		متحصلات من القروض
--	(١.١٠٩.١٢٩)		(مدفوعات) التزام تأجير تمويلي
--	(٣.٢٠٦.٠٤٨)		(مدفوعات) فوائد التزامات عقد الإيجار
(٤.٣٧٩.٠٠٦)	(١.١١٨.٦١٩)		(مدفوعات) أصل التزامات عقد الإيجار
٦٦.٥٥٩.٥٥٣	(٣٣.٦١١.٤٠٢)		توزيعات أرباح مسددة
١٤٠.٥٣٩.٧٥٠	(٣.٨٠٤.٣٦٦)		(مدفوعات) / مقبوضات من تسهيلات ائتمانية
٥.١٨٥.١٠٣	(٧٦.٣٩٩.٦٥٧)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل
٢٨.٦٧٨.٥٥٧	١١٠.٠٨٤.٧٢٢		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٣٣.٨٦٣.٦٦٠	٣٣.٦٨٥.٠٦٥	(١٢، هـ٥)	النقدية وما في حكمها أول الفترة
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

المعاملات غير النقدية


* تم استبعاد قيمة الأصول الثابتة المحولة من مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ١٠.٢٣٠.١٠٥ جنيه مصري للوصول للمبالغ المسددة نقداً في شراء أصول ثابتة.

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الاستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الاستاذ/ فيكتور فخرى



شركة داييس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الإجمالي	جنيه مصري	غير المسيطرة	حقوق أصحاب الحصص	إجمالي حقوق	صافي أرباح (خسائر)	أرباح مرحلة		احتياطي	تجميع الاعمال	احتياطي قانوني	رأس المال	
						جنيه مصري	جنيه مصري					
٤٣٢٤٧٠٢٣٠	٢٠٦٦٨٢٠٣	٤١١٨٠٢٠٢٧	١١٦٣٠٨٠١	١٧١٩٣٩٤٦٤	٥٧٥٦٣٧	١٦٩٧٨١٢٥	١٠٦٠٠٠٠٠٠				الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
--	--	--	(١١٦٣٠٨٠١)	١١٦٣٠٨٠١	--	--	--					المحول إلى الأرباح المرحلة
--	--	--	--	(٥٢٥٨٨٥)	(٣٨٤٣١٢١)	٥٨٥٢٨٥١	--					محول إلى الاحتياطي القانوني
(٩٢٧٦١٨٨٨)	(١١٧٨٧١٦)	(٩١٥٨٣١٧٢)	(٩١٥٨٣١٧٢)	(٣٨٤٣١٢١)	--	--	--					توزيعات أرباح للمعاملين وأعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة
٣٣٥٣٢٩٣٣٦	١٨٩٥٣٦٠٢	٣١٦٣٧٥٧٣٤	(٩١٥٨٣١٧٢)	٢٧٨٥٥٢٤٩٣	٥٧٥٦٣٧	٢٢٨٣٠٩٧٦	١٠٦٠٠٠٠٠٠					إجمالي الدخل الشامل
												الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
٣٧٤٧٩٥٢٦٣	٢٢٤١١١٦٧	٣٥٢٣٨٤٠٩٦	(٥٦٩٢٣٥٠٥)	٢٨١٣٧٩٧٢٣	٥٧٥٦٣٧	٢١٣٥٢٢٤١	١٠٦٠٠٠٠٠٠					الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
--	--	--	٥٦٩٢٣٥٠٥	(٥٦٩٢٣٥٠٥)	--	--	--					المحول إلى الأرباح المرحلة
--	--	--	--	--	--	--	--					محول إلى الاحتياطي القانوني
(١١١٨٦١٩)	١١٠٥٣٠٨	(١١١٨٦١٩)	٤٧٩٢٧٦١	(١١١٨٦١٩)	--	--	--					توزيعات أرباح للمعاملين بالشركات التابعة
٥٨٩٨٠٦٩	١١٠٥٣٠٨	٤٧٩٢٧٦١	٤٧٩٢٧٦١	(١١١٨٦١٩)	--	--	--					إجمالي الدخل الشامل
٣٧٩٥٧٤٧١٣	٢٣٥١٦٤٧٥	٣٥٦٠٥٨٢٣٨	٤٧٩٢٧٦١	٢٢٣٣٣٧٥٩٩	٥٧٥٦٣٧	٢١٣٥٢٢٤١	١٠٦٠٠٠٠٠٠					الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

رئيس القطاع المالي
الأستاذ / فيكتور فخري

فيكتور فخري

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما

ناجي توما

شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

شركة داييس للملابس الجاهزة

تأسست شركة داييس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية - وذلك بموجب عقد التأسيس المؤرخ ١٢ إبريل ١٩٩٧ وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وبتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٩٧ تم التسجيل بالسجل تجارى تحت رقم ٣٠٦٩٨٥. وذلك بغرض صناعة الملابس الجاهزة على اختلاف انواعها التطريز والطباعة واستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والماكينات والمعدات وقطع الغيار والتصدير للاسواق الخارجية من منتجات الشركة. يقع مقر الشركة على طريق مصر اسماعيلية الصحراوي - المنطقة الصناعية، جمهورية مصر العربية. ويتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الاستاذة / سهير سامى رياض تم اعتماد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من مجلس الادارة بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢١. تمتلك حالياً الشركة بصورة مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

نسبة الحقوق		الشركات التابعة
المباشرة	المباشرة	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة (١-١)
٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩	شركة سويتير للملابس الجاهزة (١-١)
٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩	شركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهزة (١-١)
٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩	ماستر لاين للصناعات النسيجية (٢-١)
٪٨٢,٦٠	٪٨٢,٦٠	الصباغون المتحدون (٣-١)
٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩	المصرية للتريكو والجاهز (٤-١)
٪٧٥,٩٩	٪٧٥,٩٩	تكستيل برنت بلس (٥-١)
٪٩٩,٩٠	٪٩٩,٩٠	المصرية للتصنيع وتجارة الملابس (٦-١)

(١-١) بتاريخ أكتوبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد الاستحواذ على شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهزة وشركة سويتير للملابس الجاهزة والذي بموجبه توّول ملكية تلك الشركات الى شركة داييس للملابس الجاهزة على أن يتم الاستحواذ الفعلى على الشركة بعد استكمال بعض الالتزامات الواردة بالعقد والتي من أهمها استكمال زيادة رأسمال الشركة. هذا وقد تم نقل ملكية الاسهم للشركة بتاريخ فبراير ٢٠١٥.

بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بالاستحواذ على حصة إضافية لكلاً من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع اسكندرية للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال لكلا الشركتين وذلك مقابل ٣٦٠ ٩٩٩ جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩ قامت الشركة بالاستحواذ على حصة إضافية من شركة سويتير للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال وذلك مقابل ٥٦٨ جنيه مصرى.

(٢-١) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية من خلال تحويل ملكية الاسهم من الشركة الوطنية للمنسوجات وآل توما (المساهمين الرئيسيين لشركة داييس للملابس الجاهزة).

(٣-١) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة الصباغون المتحدون من خلال عملية شراء الاسهم من بعض المساهمين القدامى لشركة الصباغون، هذا وقد حصلت الشركة على السيطرةه من خلال السيطرةه على أغلب حقوق التصويت بالشركة. تضمن العقد شرط بإعادة النظر فى سعر البيع خلال عام من تاريخ الإستحواذ، وبناءاً عليه تم تحديد السعر النهائى للشركة بقيمة ٣٩,٣٧ مليون جنيه مصرى.

(٤-١) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد إتفاق شراء أسهم شركة المصرية للتريكو والجاهز على يتم الاستحواذ على الشركة بعد الانتهاء من كافة إجراءات نقل ملكية الاسهم للمشتري، هذا وقد تم نقل ملكية الاسهم للشركة فى ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٨ قامت الشركة باستكمال رأس مال الشركة التابعة بقيمة ٣ ٣٢٠ ٠٠٠ جنيه مصرى وقد تم سداد قيمة رأس المال بالكامل.

(٥-١) بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢ قامت الشركة بتأسيس شركة تكستيل برنت بلس وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٥٨٦٨١ برأسمال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بزيادة رأس المال بقيمة ٩٨٥ ٥٦٩ جنيهه والتاثير بالسجل التجارى بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٦.

(٦-١) بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٣ قامت الشركة بتأسيس شركة المصرية للتصنيع وتجارة الملابس وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٦٤٩٤ برأس مال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصرى كما انه لم يتم استكمال رأس مال الشركة حتى تاريخه.

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠ صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتصفية الشركة وذلك بسبب ان الشركة لم تزاوّل نشاطها حتى الان هذا وجارى اتخاذ اجراءات التصفية.

* هذا وتقوم الشركة فى نهاية كل عام بعمل دراسة إضمحلال للأستثمارات فى الشركات التابعة بناء على دراسة نشاط كل شركة (إيضاح ٥ ح).

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية الدورية المجمعّة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للفقير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعّة

تم إعداد القوائم المالية الدورية المجمعّة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بإعادة تقييم الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال. ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعّة بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة خلال الفترات المالية المعروضة.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية:

١. معيار (٤٧) – الأدوات المالية
٢. معيار (٤٨) – الأيراد من العقود مع العملاء
٣. معيار (٤٩) – عقود التأجير

وذلك ليبدأ تطبيقها على القوائم المالية للفترات التى تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠٢١ وفى ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفيما يلي أهم التعديلات التي لها تأثير على القوائم المالية الدورية للفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية الدورية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية": الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -	سوف تقوم الشركة بدراسة بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية السنوية طبقاً للقرار هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١.	فى ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

		<p>لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.</p> <p>٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.</p> <p>٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"</p> <p>٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"</p>	
<p>يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١</p>	<p>تم التطبيق ولا يوجد تأثير على القوائم المالية الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:</p> <p>أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥</p> <p>ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥</p> <p>٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة.</p> <p>٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.</p> <p>٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>

<p>يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨. وطبقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية، فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠/٩/٢٠١٩، وذلك مع مراعاة الالتزام بالإفصاح عن التأثير المحاسبي الناتج عن تطبيق المعيار على القوائم المالية الصادرة خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى نهاية كل فترة مالية يتم إعداد قوائم مالية عنها.</p>	<p>تم التطبيق من أول يناير ٢٠٢١ على القوائم المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. إيضاح رقم (١٩).</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.</p> <p>٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحفوظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p> <p>٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"</p>
<p>يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. قررت الهيئة العامة للرقابة المالية تأجيل تطبيق المعيار الى بداية عام ٢٠٢١. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.</p>	<p>تم التطبيق ولا يوجد تأثير على القوائم المالية الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢١.</p>	<p>تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" 	<p>المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"</p>

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات، التي مارسها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية الدورية المجمعة:

تحقق الإيراد

عند استخدام الحكم الشخصي، تأخذ الإدارة في الاعتبار المعايير التفصيلية للاعتراف بالإيراد من بيع السلع وتقديم الخدمات، وبوجه خاص، ما إذا كانت شركات المجموعة قد نقلت إلى المشتري المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع.

وتكون الإدارة على قناعة بأن تحويل المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع خلال هذا العام ملائماً بالتزامن مع الاعتراف بالمخصصات اللازمة للتكاليف المرتبطة بها.

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

بلغت صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة ٦٤٩ ٨٢٠ ٤٨٨ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٢١ ٢٨٤ ٤٩٦ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٦)، تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي وحقوق الانتفاع للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية إذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الإدارة لحركة الأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة وقد بلغ إجمالي قيمة الانخفاض في المخزون ٩٦٠ ٦٤٩ ٧ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٦٠ ٦٤٩ ٧ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٩).

إضمحلال العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يُعتَرَف بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداث ما مثل إعسار أحد العملاء. وقد بلغت القيمة الدفترية لحساب الإضمحلال للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بمبلغ ٥٠٢ ٦٧١ ٢١١ جنيه مصري ومبلغ ٥٦٧ ٣٠٧٥ جنيه مصري مقارنة ٥٠٢ ٥٠٣ ٢٩٠ جنيه مصري و٥٦٧ ٣٠٧٥ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على التوالي يرجع للإيضاحات رقم (١٠، ١١). ولتحديد مبلغ الإضمحلال تُؤخذ عدة عوامل في الاعتبار من بينها تحليل أعمار أرصدة العملاء، ومدى اليسر المالي للعميل في الفترة الجارية، والخبرات السابقة في إعدام المديونيات. وقد يزيد حجم الديون التي يتم إعدامها فعلياً و/أو أعباء الإضمحلال عما كان متوقعاً إذا ما اتضح أن الموقف المالي الفعلي للعملاء والأطراف الأخرى هو أسوأ مما كان متوقعاً في الأصل.

المخصصات

بلغت قيمة مخصصات المطالبات ٢٥٣ ٦٩٧ ٦١ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٢٩٩ ٢١١ ٦١ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ١٣). وتتعلق بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

الشهرة

تقوم المجموعة باختيار الإضمحلال في قيمة الشهرة سنوياً أو بصورة منتظمة إذا كانت هناك مؤشرات بأن الشهرة قد تعرضت إلى الإضمحلال في كامل قيمتها. وقد بلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة ٣١٥ ٤٢٨ ٩ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. ولتحديد مبلغ الإضمحلال يتم احتساب القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة باستخدام طريقة القيمة الاستخدامية. وتتعلق الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة الاستردادية بمعدلات الخصم والتغيرات المتوقعة في أسعار البيع والتكاليف المباشرة. وتقوم الإدارة بتقدير معدلات الخصم باستخدام معدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالوحدات المولدة للنقد (إيضاح رقم ٨).

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كتنتاج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل. بلغ رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة ٨٦٥ ٣٣٨ ٣٧ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٣٨٤ ٧٦٠ ٣٧ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٢٢).

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة للشركة علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة.

أ- أسس التجميع

تتضمن القوائم المالية الدورية المجمعة للمجموعة القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة والشركات التي تخضع لسيطرة الشركة القابضة (شركاتها التابعة). وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضة لـ أ- أو لها حقوق في - عوائد متغيرة نتيجة لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرة على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة. وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغييرات في عامل أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أعلاه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيه "الأنشطة ذات الصلة" للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها - بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنة بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.

- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أي أطراف أخرى.

- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.

- أي حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيعات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

يبدأ تجميع أي منشأة تابعة وذلك اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على سيطرة على المنشأة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة سيطرتها على المنشأة التابعة. وبناء على ذلك تتضمن القائمة المجمعة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عن الفترة إيرادات ومصروفات الشركة التابعة اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن السيطرة على المنشأة التابعة.

وينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى مساهمي الشركة الأم وأصحاب الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى تقسيم إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة بهذه الطريقة إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحصص غير المسيطرة (عجز).

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لكيان المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة.

يتم الاستبعاد الكامل لكافة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات متبادلة بين شركات المجموعة عند تجميع القوائم المالية.

ب- تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن معاملات تجميع الأعمال (الاستحواذات) باستخدام طريقة الاستحواذ. ويتم قياس المقابل المُحوّل في معاملة لتجميع الأعمال بالقيمة العادلة التي تُحتسب على أساس مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المُحوّلة من المجموعة والالتزامات المتكبدة من المجموعة لصالح الملاك السابقين للشركة المُستحوذ عليها وكذا لأدوات حقوق الملكية التي تُصدّر لها المجموعة في مقابل السيطرة على الشركة المُستحوذ عليها. وعادة ما يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بالاستحواذ بالأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

وفى تاريخ الاستحواذ يتم الاعتراف بالأصول المُستحوذ عليها والالتزامات التي تم تحمّلها بالقيمة العادلة لها في ذلك التاريخ فيما عدا:

- الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة والالتزامات أو الأصول المتعلقة باتفاقات مزايا العاملين فيتم الاعتراف بها بقياسها على التوالي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ "مزايا العاملين".
- الالتزامات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوذ عليها - أو تلك المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم المجموعة والتي يكون الغرض من الدخول فيها أن تحل محل اتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوذ عليها - فيتم قياسها في تاريخ الاستحواذ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ "المدفوعات المبنية على أسهم".
- الأصول (أو المجموعات الجاري التخلص منها) التي يتم تبويبها كأصولٍ محتفظ بها لغرض لبيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ "الأصول طويلة الأجل المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" حيث يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة على أساس أنها تُمثّل الزيادة في مجموع: المقابل المُخوّل، وأي حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت) عن صافي قيم: الأصول المُستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة في تاريخ الاستحواذ.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن صافي قيم الأصول المُستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة يزيد عن مجموع: المقابل المُحوّل، وأية حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المُستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت)، عندئذ يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة في أرباح أو خسائر الفترة كربح من صفقة الشراء.

وبالنسبة للحصص غير المسيطرة التي تُمثّل حصص ملكية حالية وتحوّل لحاملها الحق في نصيبٍ نسبي من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيته فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولى إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسبي لأصحاب الحصص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المُستحوذ عليها - ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحوذ على حدى. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في إحدى المعايير المصرية للتقارير المالية التي تنطبق عليها.

عندما يتضمّن المقابل المُخوّل من المجموعة - في معاملةٍ لتجميع أعمال - أصولاً أو التزاماتٍ ناشئة من اتفاق ينطوي على مقابلٍ مشروط عندئذ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزء من المقابل المُحوّل في تجميع الأعمال. وإذا حدثت أية تغييرات - من تلك التي تقي بتعريف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذ يتم تسوية تلك التغييرات بأثر رجعي مقابل تعديل الشهرة بها. وتُعرّف تسويات فترة القياس بأنها تسوياتٍ تنشأ نتيجة توفر معلوماتٍ إضافية خلال فترة القياس (التي لا يُمكن لها أن تتجاوز إثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ) عن حقائق وأحداثٍ كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغييرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا تقي بتعريف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبويب المقابل المشروط. فإذا ما بُوب المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُبوّب كأصلٍ أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، أو معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجميع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيُعاد قياس حصة المجموعة التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعة في الشركة المُستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، فيُعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد تم استبعادها.

ج- استثمارات في شركات تابعة

تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في شركاتها التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة عليها كعمالات ضمن حقوق الملكية. ويتم تعديل القيم الدفترية لحقوق المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة بما يعكس التغيرات في أنصبتهم النسبية في الشركات التابعة. ويُعترف بأية فروق بين المبالغ التي يتم تعديل حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمقابل المُستلم أو المدفوع مباشرة بحقوق الملكية وتُنسب لملاك الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة سيطرتها على شركة تابعة فإن أرباح أو خسائر الاستبعاد يتم احتسابها بالفرق بين:

أ. إجمالي القيمة العادلة للمقابل المُستلم أو المستحق بالإضافة إلى القيمة العادلة للجزء المتبقي المحتفظ به من الاستثمار

و

ب. القيم الدفترية السابقة لأصول الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) والتزاماتها وأي حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة فيها.

وعندما تكون للشركة التابعة التي فقدت السيطرة عليها أصولاً مثبتة بقيمة ناتجة عن إعادة تقييم أو بالقيمة العادلة ويكون قد سبق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المترتبة المتعلقة بها بالدخل الشامل الآخر وتجميعها بحقوق الملكية، عندئذ يتم المحاسبة عن المبالغ السابق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها بحقوق الملكية كما لو كانت الشركة الأم قد قامت باستبعاد تلك الأصول مباشرة (مثل ذلك: إدراجها في الأرباح أو الخسائر أو تحويلها مباشرة للأرباح المرحلة كما هو محدد بالمعايير المصرية للتقارير المالية ذات الصلة).

وتُعد القيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الاستثمار في تلك الشركة (التابعة سابقاً) في تاريخ فقدان السيطرة إما بمثابة القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي بغرض المحاسبة اللاحقة عن الاستثمار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية"، أو بمثابة التكلفة عند الاعتراف الأولي باستثمار في شركة شقيقة أو في شركة تخضع لسيطرة مشتركة حسبما يكون ذلك ملائماً.

د- الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة في نهاية كل سنة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصماً على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه أي متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الأرباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

هـ- الأصول الثابتة وأهلاكتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها فيما عدا الأراضى والتي تظهر بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لاتزال في طور الإنشاء تمهيدا لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي اقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة السابق ذكرها.

يتم الاعتراف بالإهلاك كمصروف في الأرباح أو الخسائر ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضى بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها ووفقاً للمعدلات التالية:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات	معدل الإهلاك
مباني وإنشاءات	٥٠	٢٪
ديكورات وتجهيزات	٥ أو مدة العقد أيهما أقل	٢٠٪
آلات ومعدات	٤ : ٨	١٢,٥٪ : ٢٥٪
وسائل نقل وانتقال	٤ : ٦,٧	١٥٪ : ٢٥٪
أثاث ومعدات مكتبية	٤ : ١٦,٧	٦٪ : ٢٥٪

و- مشروعات تحت التنفيذ

تثبت مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوما منها أي انخفاض قد يطرأ على قيمتها الدفترية، وتتضمن تكلفة تلك المشروعات كافة التكاليف المتعلقة باقتناء الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام وعندها يبدأ حساب إهلاك لتلك الأصول طبقاً للأسس المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة. هذا وتحمل مشروعات تحت التنفيذ بتكلفة المشروعات الجديدة والمعدات المشتراه التي لم يتم استخدامها بعد.

ز- قياس تحقق الإيراد

مبيعات السلع

يجب على المنشأة ان تعترف بما تم تخصيصه من سعر المعاملة (الذي يستثنى تقديرات المقابل النتغير المقيدة) لالتزام أداء كإيراد عند (أو على مدار) الوفاء بالتزام أداء. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيها مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة). يتضمن المقابل المتعهد به في عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.

يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية:

- أطراف العقد قد اتفقت على العقد (خطياً، أو شفاهة، أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة أخرى) وأن تكون متعدهة بأداء التزاماتها؛
- ب- بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و
- ج- بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و
- د- للعقد مضمون تجاري (أي أن يكون من المتوقع ان تتغير المخاطر، أو توقيت، أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد)، و

من المرجح ان تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيها في مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل. وفي تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ المقابل للتحصيل مرجحة، فإنها يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار فقط قدرة العميل ونيتها في أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً. وقد يكون مبلغ المقابل الذي سوف يكون للمنشأة الحق فيها أقل من السعر المبين في العقد إذا كان المقابل متغيراً نظراً لأن المنشأة قد تمنح العميل تخفيضاً سعرياً.

منح حكومية – دعم الصادرات

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها الشركة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالي لا تقابلها أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن الإيرادات الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمبدأ أساس الاستحقاق بالإجمالي دون خصم الدمغات والرسوم الحكومية المرتبطة بالحصول على الإيرادات في الفترة المالية حيث يتم اثباتها ضمن المصروفات العمومية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

الإيرادات الأخرى

تثبت إيرادات التشغيل الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيرادات الاستثمارات من الشركات التابعة

تثبت إيرادات الشركة من استثماراتها في الشركات المستثمر بها عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات، وذلك من خلال اعتماد توزيعات الأرباح بواسطة الجمعية العامة لمساهمي الشركات المستثمر فيها.

ح- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة الام وشركاتها التابعة (المجموعة). وتثبت المعاملات التي تتم بعملات بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي نشأت فيها. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

ط- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن الفترة والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للعام على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن العام باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولانحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر لكل شركة من شركات المجموعة في تاريخ القوائم المالية بعقب الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة التزامات الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ي- المخزون

يتم تقييم المخزون - فيما عدا مخزون التجزئة - بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتضمن التكلفة كافة النفقات التي تحملتها المنشأة للوصول بالمخزون الى موقعة وحالته الراهنة، ويتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس سعر البيع المتوقع خصوصاً منه التكاليف المتوقع تحملها في سبيل الإكمال والبيع. ويتم تخفيض المخزون بقيمة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة طبقاً لتقديرات الإدارة وحركة المخزون.

وفيما يلي الأسس المتبعة في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

- خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)

يتم احتساب التكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن.

- الإنتاج تحت التشغيل

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة طبقاً لنسبة اتمام المنتج التام في كل مرحلة إنتاجية.

- الإنتاج التام تصدير

يتم احتساب التكلفة على أساس متوسط تكلفة الخامات المنصرفة خلال العام مضافاً إليها التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

- الإنتاج التام تجزئه

يتم احتساب التكلفة على أساس تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة. ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي، هذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

- بضاعة أمانة لدى الغير

يتضمن بند بضاعة أمانة لدى الغير كل من خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار) والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام تصدير والإنتاج التام تجزئه ويتم احتساب التكلفة لكل بند طبقاً لطبيعة البند وحالة المخزون طبقاً لطريقة تكاليف كل بند من بنود المخزون السابق ذكرها.

ك- الإضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل سنة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي أمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة. هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل الأصل (الوحدة المولدة للنقد) إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ل- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة الالتزام الحالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ المركز المالى إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. وفى هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

القضايا القانونية

قد تكون الشركة طرفاً مدعى أو مدعى عليه فى قضايا مختلفة أمام المحاكم. ويتم متابعة هذه القضايا بعناية من جانب إدارة الشركة والمستشار القانونى لها ويتم تقييمها بصورة دورية كما ان الشركة لا تتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة وعندما يكون من المحتمل ان تسفر هذه القضايا عن التزامات مالية على الشركة فإنه يتم الاعتراف بمخصص فى القوائم المالية المجمعة وفقاً للفقرة السابقة (الإيضاح رقم ١٣).

م- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ن- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمي الشركة الام وعلى أصحاب الحصص غير المسيطره بالشركات التابعة وكذا بنصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي المجموعة.

حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الام وشركاتها التابعة تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين في الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين لكل شركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام بمقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

س- الافتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ع- عقود إستئجار الأصول

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإستهلاك بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.

ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يجب على المنشأة قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- ب) أى دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،
- ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،
- د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

- أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط في القيمة،
- ب) ومعدلة بأى إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.
- ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،
- ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الإيجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجارى مع مكون إيجارى أو غير إيجارى واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجارى على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجارى والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجارى وأى مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفى تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الاعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧).

ف- البنوك الدائنة

تتمثل البنوك الدائنة في قيمة تسويات الشيكات المستحقة والمصدرة من قبل الشركة في اعداد القوائم المالية على الحسابات البنكية المدينة.

ص- الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بتلك الأصول والالتزامات إلى أو من المنشأة وكان يمكن قياس تكلفة أو قيمة تلك الأصول والالتزامات بدرجة يمكن الاعتماد عليها.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كالتزام مالي أو كحقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحق في باقى أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. ويتم تسجيل أدوات حقوق الملكية بقيمة المبالغ المحصلة بعد خصم تكلفة المعاملات إن وجدت.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها.

وتُعدُّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (١) ، (٢) أدناه مجتمعين:

١- لا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُسَلِّم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى

أو أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشروط من المحتمل ألا تكون في صالح المنشأة المُصدرة للأداة.

٢- وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية لذات مُصدر الأداة - فيلزم تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن تُرتب على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسَلِّم بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته.

أو إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدرها وذلك على أساس المقابل المُستلَّم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة.

وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذ يُعترف بتلك الأدوات المُعاد شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة في حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

الالتزامات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية الأخرى بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال والاعتراف بالفوائد المدينة على أساس الفائدة الفعلية المحققة، ويتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما تقي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة.

- الاحتفاظ بها يكون في المقام الأول بغرض المتاجرة.

- من المقرر ان تتم تسويتها خلال الاثنى عشر شهرا التالية للفترة المالية.

- ألا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرا على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية. ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة.

ق- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخبزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لاجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

ر- العملاء

يتم عرض أرصدة العملاء بالمبلغ الأصلي للفواتير مخصوماً منه الاضمحلال في قيمة أرصدة العملاء. ويتم تكوين حساب للاضمحلال في قيمة أرصدة العملاء عندما تتوافر أدلة موضوعية على عدم قدرة الشركة من تحصيل كل أو جزء من المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل رصيد ذلك الحساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ش- الموردون

يتم إثبات الموردين بالقيمة التعاقدية للبضائع والخدمات المستلمة من الغير والتي وردت عنها فواتير.

ت- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع، ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في توزيعات الأرباح بل يستعمل بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

ث- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخرزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك التي لا يتجاوز أجالها ٣ أشهر.

خ- نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح. يتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

ذ- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٤) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية المجمع.

بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية المجمع.

ض- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة والتي تنشأ بين المنشأة وبين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة وذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة وبين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوى على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطلق المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الأطراف.

تتم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بذات أسس التعامل مع الغير وفقاً لأسعار السوق والتي يتم اعتمادها من الجمعية العمومية بعقود معاوضة سنوية.

ظ- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقفاً أن تتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى ومصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة و تستخدم الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. ويحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد استبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض اقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليلها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

الإجمالي	إثبات ومعدات مكتوبية	وسائط نقل وابتعاث	أثاث ومعدات	بيكورات وتجهيزات	مباني وإشغالات*	أرض*
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٦٦٨.٥٢٦.٩٢١	٤٢٦.٠١٧٢٢	١٧.١٥٠.٥٢٦	٣١٥.٦٥٥.٣٦٦	٧.٠٠٤.١٦٦	١٥٣.٧٧٢١.٣٢٦	٨٢.٣٩٢.٨٦٥
١٦٠.١٤٢.٣٧٢	٣.٨٧٠.٣٥٠	١١٩.٠٠٠	٢.٠٢١.٧٠٣	٧٢١.٩٧٠	٩٢.٣٠٢.٠٥٤	٤٢.٨٧١.٦٥٠
(٢.٥٦٦.٠٧٩)	(٢٣.٠٨٣)	(٢٤٣.٣١٢)	(٢.٢٩٩.٦٤٤)	--	--	--
٨٢٦.٠٣١١٤	٤٢٤.٤٨٧١٤	١٧.٠٣١.١٦٤	٣٨٣.٥٧٣.٣٠٥	٧.٧٢٦.١٣٦	١٤٦.٠٣٣.٧٨٠	١٢٥.٢٦٥.٥١٥
١١٧.٧٦٢.٤٣٦	١.٠١١.٩٦٤	٢.٦٤٩.٧٦٨	٤.٦٨٦.٩٢٢	١٩٤.٣٥٠	٣.٢١٨.٥٢٢	--
(١.١٦٩.٩٢١)	--	(٣٨٢.٨٤٥)	(٧٨٧.٠٧٦)	--	--	--
٨٣٦.٦٩٤.٦٢٩	٤٢٧.٤٦٠.٦٧٨	١٩.٢٩٣.٠٨٧	٣٨٧.٤٧٣.١٥١	٧.٩٢١.٣٨٦	١٤٩.٢٤١.٨١٢	١٢٥.٢٦٥.٥١٥
٢٩١.٤٨٣.٣٢٣	٣٢٧.٦٥.٦١١	٤.٤١٧.٥٣٤	٢١٦.٣٦٩.٩٧٤	٢.٢٢٦.٦١٠	٣٥٧.٧.٥٩٤	--
٣٦٦.٤٢٤.٤٣٥	٢.٧٢.١٦٨	١٣.٥٤.٩٢٢	٢١٦.٦.٦٣٤	١.٧١٠.٣٠٤	٤.٧٤٥.٨٣٧	--
٢.٦٣٣.١٤٠	--	--	--	--	٢.٦٦٣.٦٤٠	--
(٩٧.٢٠٥)	(٢١.٦٨٥)	(١.٠٦.٤٧١)	(٨٤٢.٠٤٩)	--	--	--
٣٢٩.٨١٨.١٩٣	٣٥٤.٦٤.٠٩٤	٥.٦١٦.٥٥٥	٢٤١.٦٨٨.٥٥٩	٣.٩٣٦.٩١٤	٤٣.١١٢.٠٧١	--
١٧.٨.٦.٤٠٦	١.٦٩٣.٦.٠	٦.٦٨.١٢٥	١٢.٢٣٧.٦٠٩	٦٥٩.٥١١	٢.٥٤٧.٥٥٦	--
١.٣١٩.٥٧٥	٥٤.٦٩٥	--	٩٦.٦٠٤	--	٣٠.٤.٢٢٦	--
(١.٠٧.١٤٤)	--	(٣٤٩.٣٤٦)	(٧٢.٧٩٨)	--	--	--
٣٤٧.٨٧٣.٩٨٠	٣٧.٢١٢.٣٩٤	٥.٩٣٥.٣٣٤	٢٥٤.١٦٥.٧٧٤	٤.٥٨٦.٤٢٥	٤٥.٩١٣.٨٥٣	--
٤٨٨.٨٢.٦٤٩	١.٠.٢٤٨.٢٨٤	١٣.٣٥٧.٧٥٣	١٣٣.٣.٧١٧٧	٣.٣١٣.٩٦١	٢.٣.٢٧٧.٩٥٩	١٢٥.٢٦٥.٥١٥
٤٩٦.٢٨٤.٩٢١	١.٠.٩٨٤.٦٣٠	١١.٤.٩.٦.٩	١٤١.٨٨٤.٧٤٦	٣.٨٢٩.٢٢٣	٢.٢.٩.١١.٢.٩	١٢٥.٢٦٥.٥١٥

تم توزيع اهلاك الفترة على برود المصروفات بقائمة الأرباح أو الخسائر كما يلي:

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
جنيه مصري	جنيه مصري
١٤.٢٤٣.٣٥٦	١٣.١٩٨.٢١٢
٤.٤٧٢.٨٤١	٥.٢٦٨.٢٠٨
٧٩٩.٦١٦	٦٥٩.٥١١
١٩.٥١٥.٨١٣	١٩.١٢٥.٩٣١

مكتبة المبيعات

مصروفات عمومية وإدارية

مصروفات بيع وتوزيع

* تم تطبيق الفترة رقم ١٠٠٠ مقرر المحاسبة المصري الخاص رقم ٤٩ "مقرر التأخير" والمنظمة بمعالجة البيع مع إعادة الاستحواظ المتخذ في جوهره شكل من أشكال التحويل الخاص بالشركة (راجع الإيضاح رقم ٢٧)

** تتضمن ائتمانات الأصول الثابتة خلال الفترة مبلغ ١.٥٢٣.٠١٠ جنيه مصري من مشروعك تحت التفتيش

*** لا يوجد أي رهن عقارى على الأصول الثابتة وكافة الأصول ملوكة للشركة، لا يوجد أي قيود على ملكية الأصول الثابتة، ولا يوجد أصول متوقفة عن الإنتاج.

**** يتشكل رصيد الأصول المتوفرة في قيمة الأسهم والسمة التجارية (تالين بروت) بمبلغ ٢٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وذلك ضمن عقد شراء أصول شركة تالين بروت بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ماكينات وأعمال انشائية
٦.٩٢٥٤٩	١٠.٨٧١٤٤٠	أراضي
٣٠٠٦٤١٢٨	٤٢٥٩٧٩٦	
٩١٥٦٦٧٧	١٥١٣١٢٣٦	

٨- الشهرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	الشهرة
٩٤٢٨٣١٥	٩٤٢٨٣١٥	الإضمحلال في قيمة الشهرة
(٩٤٢٨٣١٥)	(٩٤٢٨٣١٥)	
--	--	

- نتجت الشهرة عن عملية إقتناء شركة المصرية للتريكو والجاهز التي قامت بها الشركة كالتالي:

تاريخ الإقتناء الفعلي	في القيمة العادلة من صافي أصول الشركة التابعة *	تكاليف الإقتناء المباشرة وغير المباشرة	أسمم الشركة
٢٠١٥/٩/١٥	١٠.٤١١٦٦٠	١٩٨٣٩٩٧٥	المصرية للتريكو والجاهز
		٩٤٢٨٣١٥	إجمالي الشهرة

* تم تقدير القيمة العادلة لصافي أصول الشركة من خلال تقدير القيمة السوقية للاصول الثابتة بالإضافة الى القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة حيث أنها لا تختلف جوهرياً في قيمتها العادلة عن القيمة المسجلة بدفاتر الشركة في تاريخ الاستحواذ.

تقوم المجموعة باختيار الإضمحلال في قيمة الشهرة سنوياً أو بصورة منتظمة إذا كانت هناك مؤشرات بأن الشهرة قد تعرضت إلى الإضمحلال في قيمتها.

هذا يتم احتساب القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة باستخدام طريقة القيمة الاستخدامية. وتتعلق الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة الاستخدامية بمعدلات الخصم والتغيرات المتوقعة في أسعار البيع والتكاليف المباشرة. وتقوم الإدارة بتقدير معدلات الخصم باستخدام معدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالوحدات المولدة للنقد.

هذا وقد قامت الشركة بإدراج إضمحلال على قيمة الشهره وذلك لعدم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المتوقعة منها.

٩- المخزون (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام
٣٦٢٧٣٣٦١٦	٤٢٦٦٩٤٥٢١	خامات رئيسية
١٦٣٣٧٦٤٤٣	٢٢١٠٥٨٨٤٩	قطع غيار
١٨٨١٣٥٨٢	٢٠٣٧٦٣٠٠	مواد تعبئة وتغليف
١٣٧١٣١٤٥	١٧٨٣٥٧٩٣	أمانات لدى الغير
٢٥٩٩١١٢	٧٠٣١٠٦٧	إعتمادات مستندية لشراء بضاعة
٦٩٩٣٩	٥٦٤٥٩٠	بضاعة بالطريق
٨١٨٩٧٥	١٥٤٠٦	
٥٦٢١٢٤٨١٢	٦٩٣٥٧٦٥٢٦	
(٧٦٤٩٩٦٠)	(٧٦٤٩٩٦٠)	
٥٥٤٤٧٤٨٥٢	٦٨٥٩٢٦٥٦٦	

يخصم : الإنخفاض في قيمة المخزون (إيضاح ١٤)

١٠- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عملاء
٢٦٥ ٨٧٩ ٤٦١	٢٥٠ ٢٩٧ ٥٣١	
١٤٥ ٢٢٠ ٨٧٨	١٢٩ ٦٩٦ ٧٦٣	أوراق قبض
٤١١ ١٠٠ ٣٣٩	٣٧٩ ٩٩٤ ٢٩٤	
(٢٩ ٥٠٣ ٥٠٢)	(٢١ ٦٧١ ٥٠٢)	يخصم : الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض (ايضاح رقم ١٤)
٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧	٣٥٨ ٣٢٢ ٧٩٢	

١١- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	إيرادات مستحقة - دعم الصادرات *
٦٢ ٢٤٠ ٩١٤	٧٩ ٥٩٤ ٤٠٤	دفعات مقدمة موردين
٢٧ ٧٦٠ ٩٩٤	٣٩ ٨٧٤ ٧٨٦	مصلحة الضرائب - خصم من المنبع
٢٢ ٩٥٥ ٢٨٤	٢٦ ٦٠١ ٤٨٠	مصروفات مدفوعة مقدماً
٤ ٢٩٢ ٧١٧	٢٠ ٢٠٧ ١٤٠	مصلحة الضرائب - مسدد تحت حساب الفحص الضريبي
١٢ ٠٧٣ ٦٦٥	١٢ ٠٧٧ ٨٣٣	تأمينات لدى الغير
٧ ٠٠٨ ٧٠٣	٨ ٨٣١ ٥٢٩	مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة (المبيعات سابقاً)
١١ ٢١٥ ٢٧٣	٣ ٦٦٥ ٨٧١	مصلحة الضرائب - دفعات مقدمة
٧ ٩٤٢ ٢٦٩	٢ ٣٧٢ ٨٨٣	دفعات مقدمة - دعاية و اعلان
٤٠٩ ٥١٧	٩٧٤ ٢٦٠	عهد وسلف عاملين
٢٥٠ ١٤٢	٦٤٠ ١٦٧	مصلحة الضرائب - ضرائب الدمغة
٧٤ ٢٧٤	٧٤ ٢٧٣	خطابات ضمان
١٠٦ ٩١٥	٤٧ ٥٦٨	أرصدة مدينة أخرى
٥ ٠٥٠ ٧٠٦	٣ ٠٤١ ٨٣٦	
١٦١ ٣٨١ ٣٧٣	١٩٨ ٠٠٤ ٠٣٠	
(٣ ٠٧٥ ٥٦٧)	(٣ ٠٧٥ ٥٦٧)	يخصم : الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى (ايضاح ١٤)
١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦	١٩٤ ٩٢٨ ٤٦٣	

** خلال نوفمبر ٢٠٢٠، تم اطلاق مبادرة السداد النقدي الفوري للمصدرين بناء على تعليمات رئيس الجمهورية والتي تتيح بالسداد الفوري لهذه المستحقات بخصم تعجيل سداد ١٥٪ من إجمالي القيمة وتسهم المبادرة الجديدة في توفير سيولة نقدية تُمكن شركات القطاع التصديري من الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي أدى الى قيام الشركة بتحصيل المبالغ المستحقة لدى صندوق دعم الصادرات وتطبيقاً للمبادرة سألقة الذكر الأمر الذي أدى الى قيام الشركة بتحمل عمولة سداد معجل بمبلغ ٧٤٥ ٠٩٠ ١١ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٢- النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالخرزينة
٦ ٣٣٠ ٣٩٢	٤ ٢٨٤ ٤٩٨	حسابات جارية لدى البنوك
١٠٢ ٦٢٩ ٠٧٥	٣٣ ٩١٥ ١١٧	شيكات تحت التحصيل
١ ٣٣٥ ١٤٧	--	
١١٠ ٢٩٤ ٦١٤	٣٨ ١٩٩ ٦١٥	

ولغرض اعداد التدفقات النقدية تمثل النقدية وما في حكمها آخر الفترة فيما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رصيد النقدية وما في حكمها
٣٣ ٨٦٣ ٦٦٠	٣٨ ١٩٩ ٦١٥	(يخصم) رصيد البنوك الدائمة
--	(٤ ٥١٤ ٥٥٠)	
٣٣ ٨٦٣ ٦٦٠	٣٣ ٦٨٥ ٠٦٥	

١٣- المخصصات

الرصيد في	الحركة خلال الفترة			الرصيد في	البيان
٣٠ يونيو ٢٠٢١	المستخدم	انتفى الغرض منه	المكون	١ يناير ٢٠٢١	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٦١ ٦٩٧ ٢٥٣	(٣٨ ٠٤١)	--	٥٢٣ ٩٩٥	٦١ ٢١١ ٢٩٩	مخصصات
٦١ ٦٩٧ ٢٥٣	(٣٨ ٠٤١)	--	٥٢٣ ٩٩٥	٦١ ٢١١ ٢٩٩	الإجمالي

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ المركز المالي، هذا وتتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٤- والاضمحلال والإنخفاض في قيم الأصول

الرصيد في	الحركة خلال الفترة			الرصيد في	البيان
	مستخدم	انتفى الغرض منه	مكون		
٣٠ يونيو ٢٠٢١	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	١ يناير ٢٠٢١	
٧ ٦٤٩ ٩٦٠	--	--	--	٧ ٦٤٩ ٩٦٠	الانخفاض في قيمة المخزون (إيضاح رقم ٩)
٢١ ٦٧١ ٥٠٢	(٧ ٨٣٢ ٠٠٠)	--	--	٢٩ ٥٠٣ ٥٠٢	الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض (إيضاح رقم ١٠)
٣ ٠٧٥ ٥٦٧	--	--	--	٣ ٠٧٥ ٥٦٧	الإضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم ١١)

١٥- تسهيلات ائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	البنك العربي الأفريقي الدولي
١٨٢ ٠٧٧ ٥٥٣	١٧٣ ٣٨٦ ٧٨٠	البنك التجاري الدولي
٢٥٢ ٧٠٤ ٨٤٢	٢٦٠ ١٦٥ ٥٥٦	بنك قطر الوطني الاهلي
١٩٨ ٥٨٩ ١٧٨	٢١٣ ٢١٨ ٦٧١	مصرف أبو ظبي الاسلامي
١٤٤ ٦٠٢ ٢١٠	١٠١ ٠٨٨ ٨٠٤	بنك التجارى وفا
٢٧ ٠٩٤ ٨٥١	٢٤ ٦٠٨ ١٦٥	بنك القاهرة
١ ٠١١ ٤٤٨	٧٠٤	
٨٠٦ ٠٨٠ ٠٨٢	٧٧٢ ٤٦٨ ٦٨٠	الإجمالي

البنك العربي الأفريقي

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بالبنك العربي الأفريقي في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي بفائدة ١٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي بحد ادني ١١,٧٥٪ في حالة الإستخدام بالعملة المحلية أو ٢,٧٥٪ علاوة على سعر الليبور بحد أدني ٤٪ للبنك في حالة الإستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

البنك التجاري الدولي

- تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بالبنك التجاري الدولي في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية بفائدة ٠,٥٠٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الاستخدام بالعملة المحلية بواقع ٠,٥٠٪ عموله على أعلى رصيد مدين خلال الشهر أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الاستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,٥٠٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

بنك قطر الوطني الأهلي

- تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك قطر الوطني في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلهم بالعملة المحلية أو الأجنبية بفائدة ١,٧٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الاستخدام بالعملة المحلية أو ٣,٧٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الاستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر. بالإضافة الى تسهيلات ائتمانية بقيمة ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بفائدة ١,٧٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي وبواقع ٠,١٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

- وتسهيلات ائتمانية ممنوحة للشركة تابعة " شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية" من بنك قطر الاهلي الوطني (فتح اعتمادات مستندية) بحد سحب بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتسري على كافة الارصدة المدينة الموجودة بهذا الحساب اثناء سريان هذا العقد عوائد بواقع ١,٢٪ ويتم المحاسبة عنها شهرياً ٠,١٪ ومعدل العائد المركب ١,٢٥٪ (سنوية) علاوة على سعر كوربيدور الاقراض المعلن من البنك المركزي المصري. وتسهيلات ائتمانية بغرض (فتح اعتمادات مستندية بضمان أوراق تجارية) بحد سحب بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتسري على كافة الارصدة المدينة الموجودة بهذا الحساب اثناء سريان هذا العقد عوائد بواقع ٠,١٪ ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ ومعدل العائد المركب ١,٢٥٪ (سنوية) علاوة على سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي المصري ومعدل عائد التأخير ١,٥٪ وتسهيلات ائتمانية بغرض (سحب على المكشوف) بحد سحب بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتسري على كافة الارصدة المدينة الموجودة بهذا الحساب اثناء سريان هذا العقد عمولة أعلى رصيد مدين بواقع ٠,١٪ ومعدل العائد المركب ١,٢٥٪ (سنوية) علاوة على سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي المصري ومعدل عائد التأخير ١,٥٪.

- وتسهيلات ائتمانية ممنوحة للشركة تابعة " شركة الصباغون المتحدون" من بنك قطر الاهلي الوطني لتمويل النشاط الجارى للشركة بأسعار ١٩,٥٪ سنوى وذلك بضمان كفالات تضامنية

مصرف أبو ظبي الإسلامي

- تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمصرف أبوظبي الإسلامي في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بفائدة ٢٪ علاوة على متوسط سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الاستخدام بالعملة المحلية أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الاستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً.

بنك التجاري وفا

- تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك التجاري وفا في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بفائدة ٢,٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي.

بنك القاهرة

- تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك القاهرة في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بفائدة ٠,٤٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي.
* جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كافة البنوك للشركة بضمان أو امر توريد من عملاء خارجيين والشركة ملتزمة بسداد تلك الائتمانات في مواعيدها بانتظام.

١٦- القروض

٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري

٤٤٠.٠٠٠

--

شركة داييس للملابس الجاهزة

البنك العربي الافريقي الدولي

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٦٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الشركة مصنع الاسكندرية للملابس الجاهزة بدون فوائد وعليه تم اثبات القرض بالقيمة الحالية و اثبات الفرق في حساب الفوائد الدائنة (ايضاح رقم ٢٣) ويتم سداد القرض على سنتين (٦٠) قسط شهري متساوياً اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥ حتى ١ يونيو ٢٠٢٠ بواقع مبلغ ١١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري لكل قسط ما عدا القسط الأخير فيبلغ قيمته ٩٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري. ايضاً في إطار التوسعات التي تقوم بها الشركة في نشاطها الاستثماري قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الاستحواذ على الشركة المصرية للتريكو والجاهز - أتك - شركة مساهمة مصرية بفائدة تعادل سعر الإقتراض المعلن من البنك المركزي ويتم سداد القرض على سنتين (٦٠) قسطاً شهرياً متساوياً اعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٦ حتى ١ مايو ٢٠٢١ بواقع مبلغ ٩٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري لكل قسط ما عدا القسط الأخير بمبلغ ٧٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بضمان شيكات بقيمة الأقساط ولا يوجد اي رهن عقارى او تجارى على الشركة.

بنك قطر الوطني الأهلي

١١٩ ٣٧٠ ٦٥٣

١١٠ ٥١٢ ١٨١

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧ وذلك بغرض تمويل و/أو اعاده تمويل شراء الات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٥ سنوات متضمنه سنة فتره سحب والتي تنتهى فى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨ بعدها يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (١٦) سته عشر قسطاً ربع سنوياً متساوى القيمة وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ١٨٧ ٥٠٠ دولار أمريكي فقط ويستحق القسط الاول فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ويستحق القسط الثانى فى ٢٦ مايو ٢٠١٩ وهكذا على التوالى كل ثلاثة اشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢ بفانده سنويه ٤,٥٪ علاوه على سعر الليبور سنة او سعر الاقراض لليورو ايهما اعلى وكذلك عموله اعلى رصيد مدين بواقع ٠,١٪ شهرياً. وتسدد الفوائد بالاضافه الي عموله اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

وحيث طلب (الطرف الثانى) من البنك (الطرف الاول) زيادة مبلغ القرض ليصبح بمبلغ ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار فقط اربعة ملايين دولار أمريكي لاغير أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى بدلاً من مبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار فقط.

أيضاً فى إطار التوسعات التى تقوم بها الشركة فى نشاطها الاستثمارى قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٠ وذلك بغرض استخدامه فى التمويل الجزئى بنسبة ٦٦,٧٪ من اجمالى تكلفة شراء ما هو كامل أرض بناء ومعدات المصنع المملوك لشركة كايرو قطن سنتر ويتم السداد على ١٧ قسط ربع سنوى بقيمة ١١٨ ٢٩٤ دولار امريكى هذا ويستحق القسط الاول فى ١٠ فبراير ٢٠٢١ لمدة اربعة سنوات تنتهى فى ١٠ فبراير ٢٠٢٥ بمعدل فائدة ٣,٥٪ علاوة على سعر الليبور أو سعر الإقراض لليورو ايهما اعلى وكذلك عمولة على أعلى رصيد مدين بواقع ٠,٠٥٪ شهرياً وقد تم منح القرض بموجب توكيل بالرهن ولا يوجد اى رهن عقارى او تجارى على الشركة.

مصرف أبوظبي الإسلامى

--

٤٩ ٨٩٨ ٧٣١

قامت الشركة فى بتحويل جزء من التسهيلات الائتمانية الى قرض متوسط الاجل طبقاً للعقد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٢١ بقيمة ٤١٢ ٤٨٥ ٣ دولار امريكى وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٣ سنوات يتم سداد أصل قيمة القرض على عدد (٣٦) سته وثلاثون قسطاً شهرياً متساوى القيمة وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ٩٦ ٨١٧ دولار أمريكي فقط ويستحق القسط الاول فى ٣١ مارس ٢٠٢١ ويستحق القسط الثانى فى ٣٠ أبريل ٢٠٢١ وهكذا على التوالى كل شهر وحتى استحقاق القسط السادس والثلاثون فى ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ بفانده سنويه ٣,٢٥٪ علاوه على سعر الليبور لسته أشهر سنوياً. وتسدد الفوائد اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من أصل وعوائد وعمولات وخلافه.

الإجمالى

١١٩ ٨١٠ ٦٥٣

١٦٠ ٤١٠ ٩١٢

يخصم:

(٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠)

(٥٥ ٥٣٤ ٧٦٥)

أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى - مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة

٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣

١٠٤ ٨٧٦ ١٤٧

أقساط قروض غير متداولة

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	(١) طبقاً للشركات المقترضة
جنيه مصري	جنيه مصري	دايس للملابس الجاهزة
١١٩ ٨١٠ ٦٥٣	١٦٠ ٤١٠ ٩١٢	
١١٩ ٨١٠ ٦٥٣	١٦٠ ٤١٠ ٩١٢	
		(٢) طبقاً لأجل الاستحقاق
٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠	٥٥ ٥٣٤ ٧٦٥	أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة
٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣	١٠٤ ٨٧٦ ١٤٧	أقساط قروض غير متداولة
١١٩ ٨١٠ ٦٥٣	١٦٠ ٤١٠ ٩١٢	

١٧- الموردون وأوراق الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	موردين
٦١ ٢٤٤ ٨٥٣	١٠٨ ٤٢٨ ٣٠٢	أوراق دفع
٣٦ ٧٩٦ ٢٥١	٥٤ ٧٦٨ ٨٩٦	الإجمالي
٩٨ ٠٤١ ١٠٤	١٦٣ ١٩٧ ١٩٨	

١٨- حق استخدام أصول مؤجرة (بالصافي)

تتمثل تكلفة أصول حق استخدام أصول مؤجرة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ فيما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠٢١	التكاليف
جنيه مصري	الإضافات خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١
٣٠ ٣٧٣ ٨٠٦	التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢١
٣٠ ٣٧٣ ٨٠٦	الإضافات خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٢ ٤٦٤ ٧٤٩	الاستبعادات خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(٢ ٢٦٣ ٧٨٤)	التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٣٠ ٥٧٤ ٧٧١	مجمع الإهلاك
(٢٠ ٤٠ ٠٦٢)	إهلاك الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١
(٢٠ ٤٠ ٠٦٢)	مجمع الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢١
(٢ ٣٦٦ ٨٤٤)	إهلاك الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١
١٣٨ ٥٩٩	إهلاك الاستبعادات خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(٤ ٢٦٨ ٣٠٧)	مجمع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٢٦ ٣٠٦ ٤٦٤	صافي حق استخدام أصول مؤجرة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٢٨ ٣٣٣ ٧٤٤	صافي حق استخدام أصول مؤجرة في ٣١ مارس ٢٠٢١

* بتاريخ الأول من يناير ٢٠٢١ قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) ٢٠١٩ عقود التأجير وذلك على كافة عقود التأجير التشغيلي طويلة الأجل التي لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقود هذا وقد اختارت الشركة عدم تطبيق المتطلبات الواردة في هذا المعيار على العقود قصيرة الأجل وكذلك عقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة. هذا وقد قامت الشركة بقياس قيمة حق استخدام الأصول المؤجرة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقراض الإضافي للمستأجر دون التطبيق بأثر رجعي على الأرباح المرحلة.

وفيما يلي بيان باقيمة التزام عقود التأجير التشغيلية طبقاً لتأثير بنود قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح او الخسائر خلال الفترة الحالية:-

البيان	قائمة المركز المالي	
	التزامات قصيرة الأجل	التزامات طويلة الأجل
قيمة التزام عقود التأجير التشغيلية بالقيمة الحالية المخصومة باستخدام معدل الاقتراض الاضافي للشركة	جنيه مصري ٧٣٥٤٧٢٠	جنيه مصري ١٩٩٣٨٤١٥
قائمة الأرباح او الخسائر	فوائد مدينة	جنيه مصري
	١١٠٩١٢٩	

١٩- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
مصلحة الضرائب - أرصدة دائنة	٣٤٤٤٠٢٣٤	٢٧١٨٦٥٦٦
مرتبات مستحقة	٢٦٠١٥٠٣٥	٨٩٨٢٥٥٨
دائنو شراء أصول ثابتة	٣٦٢١٣٨٣٤	٣٦٢٩٤٢٨٩
مصروفات مستحقة	١٩٧٩٨١١١	١٩٢٧٤٨٨٦
دائنو شحن وتخليص وجهات خدمية	١٣٩٩٢١٦٣	١٤٣٣٩٤٨٥
دفعات مقدمة من العملاء	٩٨٩١٠٦٣	٢١١٠٥٢٠١
فوائد مستحقة	١٩٩١٣٨٧	٤٥٩٠٨٢٩
تأمينات اجتماعية	٦٧٨٢٤٩	٩٢٧٢٥٣
دائنو توزيعات - حصة عاملين غير مسددة	٢٧٣٨٩٨	٤٠٤٣٤٨
مستحقات شركة الوطنية للإنشاءات	٢٢٤٥٤	٥٧٢٤٥٤
دائنون - مكافأة مجلس الادارة	--	٩٠٠٠٠٠٠
أرصدة دائنة أخرى	٤٣٤٦٨٦٦	٢١٣٠٣٣٩
	١٤٧٦٦٣٢٩٤	١٤٤٨٠٧٩٠٨

٢٠- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري موزعاً على عدد ٥٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بعد ان وافقت الجمعية العامة للشركة على زيادة رأس المال بقيمة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٧ ليصبح عدد الاسهم ٥٣٠٠٠٠٠٠٠ سهم بدلاً من ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ سهم.

بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة على تجزئة اسهم رأس مال الشركة المصدر بتعديل القيمة الاسمية للسهم من ١ جنيه مصري الي ٢٠ قرش وبذلك يصبح رأسمال الشركة المصدر والمدفوع ٥٣ مليون جنيه مصري موزع على عدد ٢٦٥٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها ٢٠ قرش.

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري إلى ١٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري موزعة على عدد ٢٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم أصلي هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الافصاح الخاص بشركة داييس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩.

هذا ويتمثل هيكل الملكية فيما يلي:

بيان	عدد الأسهم	النسبة المئوية
ناجي سمير توما توماس	٧٦٩٣٠٠٠٠	٪١٤,٥١٥
ماجد سمير توما توماس	٧٥٤٣٠٠٠٠	٪١٤,٢٣٢
شركة بيت التامين المصري السعودي "شركه مساهمه مصريه"	٥٣٦٠٠٠٠٠	٪١٠,١١٣
اجمالي حملة ٥٪ من أسهم الشركة فأكثر	٢٠٥٩٦٠٠٠٠	٪٣٨,٨٦
اجمالي حملة أقل من ٥٪ من اسهم الشركة	٣٢٤٠٤٠٠٠٠	٪٦١,١٤
الإجمالي	٥٣٠٠٠٠٠٠٠	٪١٠٠

*الارقام المسجلة اعلا من واقع قائمة اسماء المساهمين الصادرة من شركة مصر للمقاصة والاداع والقيد المركزي بتاريخ ٣٠ من يونيو ٢٠٢١.

٢١- إحتياطي تجميع الأعمال (إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة)

قامت المجموعة بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ٤٠٪ من رأس مال شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية (شركة تابعة) بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٥ وهو ما ترتب عليه زيادة حصة المجموعة في رأس مال الشركة التابعة دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغ الربح الناتج عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية مبلغ ٢٩٤٣ ٢٤٢ جنيه مصرى تم إدراجها ضمن إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

قامت المجموعة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ بالاستحواذ على حصة إضافية لكلاً من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع اسكندرية للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال لكلا الشركتين وهو ما ترتب عليه زيادة حصة المجموعة في رأس مال الشركة التابعة دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسائر الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية مبلغ ٢ ٣٦٧ ٦٠٥ جنيه مصرى تم إدراجها ضمن إحتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

٢٢- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

بيان	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
ضريبة الدخل الجارية	(٥ ٦٨٥ ٢٢٥)	(٤ ٦٨٠ ٧٤٥)
ضريبة الدخل المؤجلة	٤٢١ ٥٢٢	(١ ٠٢٣ ٧٠٤)
الإجمالى	(٥ ٢٥٣ ٧٠٣)	(٥ ٧٠٤ ٤٤٩)

التزامات ضريبية مؤجلة

بيان	الرصيد فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
<u>التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن فروق مؤقتة فى القيمة الدفترية المجمعة للأصول الثابتة عن أساسها الضريبي</u>	٣٧ ٣٣٨ ٨٦٥	٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤
الأصول الثابتة		
إجمالى التزامات ضريبية مؤجلة	٣٧ ٣٣٨ ٨٦٥	٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤

٢٣- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركة الصباغون المتحدون	٢١ ٩٨٧ ٧٠٠	٢١ ١١٩ ١١٧
مجموعة شركات أسكندرية	(٨٠ ٣٩٥)	(٨٠ ٦١٠)
شركة تكستايل برنت بلاس	١ ٦٠٨ ٦٨٩	١ ٣٧٢ ٢٠٨
شركة المصرية لتجارة الملابس	(٥)	(٥)
ماستر لاين	٤٧٣	٤٤٤
المصرية للتريكو والجاهز	١٣	١٣
	٢٣ ٥١٦ ٤٧٥	٢٢ ٤١١ ١٦٧

٢٤- الإيرادات الأخرى

البيان	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
إيرادات دعم صادرات	١٧ ٣٥٣ ٤٩٠	١٧ ٨٢٧ ٦٧٦
أخرى	٢ ٣٦٠ ٨٣٢	٣ ٦٣٣ ٠٧٦
	١٩ ٧١٤ ٣٢٢	٢١ ٤٦٠ ٧٥٢

٢٥- نصيب السهم من صافي أرباح / (خسائر) الفترة

أ- الاساسي

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	بيان
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	صافي أرباح / (خسائر) الفترة بعد الضرائب
جنيه مصري	جنيه مصري	يقسم على:
(٩٢ ٧٦١ ٨٨٨)	٥ ٨٩٨ ٠٦٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
٥٣٠ .٠٠٠ .٠٠٠	٥٣٠ .٠٠٠ .٠٠٠	نصيب السهم من صافي أرباح (خسائر) الفترة (جنيه مصري / سهم)
(٠,١٨)	٠,٠١	

* بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري إلى ١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعة على عدد ٢٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم أصلي هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الإفصاح الخاص بشركة داييس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩ الأمر الذي ترتب ضرورة تعديل عدد الاسهم بالنسبة لأرقام المقارنة وبالتالي تخفيض نصيب السهم من الأرباح.

** حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية المستقلة لم تقم الشركة باعداد مشروع توزيع أرباح الأمر الذي سيؤدي اذا تم اعداده الي تخفيض نصيب السهم من صافي أرباح العام نظرا لتخفيض أرباح العام بعد الضرائب بكل من نصيب العاملين من التوزيعات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٢٦- تأجير تمويلي

فيما يلي بيان بعقود التأجير التمويلي والإرتباطات المتعلقة بها والتي قامت الشركة بإبرامها:

(١) بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٨ قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة ببيع كامل أراضي ومباني وإنشاءات قطع الأراضي أرقام (٦ ب) بلوك (٢٠) و (١٨،١٧،١٦،١٥) بلوك (١) المنطقة الصناعية الثالثة - مدينة برج العرب الجديدة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ ٤ ٨٤٣ ٧٣٣ جنيه مصري مع إعادة إستأجارها تمويلياً بموجب عقد تأجير تمويلي رقم (٤٨٥) والمبرم بين كل من شركة المجموعة المالية هيرميس للتأجير التمويلي (طرف أول - المؤجر) وشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (طرف ثان - مستأجر) وشركة داييس للملابس الجاهزة (طرف ثان - كفيل بالتضامن) ، وإتفق الطرفان على أن تكون القيمة التعاقدية الإجمالية مبلغ ٩٨٩ ٢٨٠ دولار أمريكي تسدد على أقساط ربع سنوية بواقع ٢٠ قسط ربع سنوي تبدأ في ٢٠ أبريل ٢٠١٨ وتنتهي في ٢٠ يناير ٢٠٢٣ ومدة العقد خمس سنوات،(قيمة القسط الواحد ٤٩ ٤٦٤ دولار أمريكي).

(٢) بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٨ قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة ببيع كامل أراضي ومباني وإنشاءات قطع الأراضي أرقام (١٢،١١) بلوك (٢٠) المنطقة الصناعية الثالثة - مدينة برج العرب الجديدة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ ٦ ٥٧١ ٣١١ جنيه مصري مع إعادة إستأجارها تمويلياً بموجب عقد تأجير تمويلي رقم (٤٨٧) والمبرم بين كل من شركة المجموعة المالية هيرميس للتأجير التمويلي (طرف أول - المؤجر) وشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (طرف ثان - مستأجر) وشركة داييس للملابس الجاهزة (طرف ثان - كفيل بالتضامن) ، وإتفق الطرفان على أن تكون القيمة التعاقدية الإجمالية مبلغ ٢ ٠٣٢ ٣٢٠ دولار أمريكي تسدد على أقساط ربع سنوية بواقع ٢٠ قسط ربع سنوي تبدأ في ٢٠ أبريل ٢٠١٨ وتنتهي في ٢٠ يناير ٢٠٢٣ ومدة العقد خمس سنوات،(قيمة القسط الواحد ١٠١ ٦١٦ دولار أمريكي).

هذا وقد قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة بمعالجة عقود التأجير التمويلي المذكورة أعلاه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

(٣) بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي مع شركة بي ام للتأجير التمويلي ولذي قامت الشركة بموجبه بتأجير كامل مساحة أرض وبناء العقار رقم ١٨ بشارع الحرية - أرض عماد نصر - المنطقة الصناعية - الكيلو ١٨ طريق مصر الإسماعيلية - قسم السلام - محافظة القاهرة وذلك نظير قيمة اجارارية اجمالية مقدارها ١٥ ٨٠٩ ٩٨٠ جنيه مصري تدفع بواقع ١ ٢٢٥ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة ايجار مقدم والمبلغ المتبقي بواقع ١٤ ٥٨٤ ٩٨٠ جنيه مصري تدفع شهرياً بواقع ٢٤٣ ٠٨٣ جنيه مصري لمدة ستون شهر.

فيما يلي بيان بالأرصدة الخاصة بعقود التأجير التمويلي والارتباطات المتعلقة بها في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والتي نتجت عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

التزامات عقود تأجير تمويلي:

البيان	الجزء المتداول (جنيه مصري)	الجزء غير المتداول (جنيه مصري)	الإجمالي (جنيه مصري)
عقد رقم ٤٨٥	١ ٨٨٥ ٠٤٦	٣ ٧٧٠ ٠٩١	٥ ٦٥٥ ١٣٧
عقد رقم ٤٨٧	٣ ٨٧٢ ١٦٠	٧ ٧٤٥ ٠٥٦	١١ ٦١٧ ٢١٦
عقد رقم ٤٥٥	٢ ٩١٦ ٩٩٦	٧ ٧٧٨ ٦٥٦	١٠ ٦٩٥ ٦٥٢
الإجمالي	٨ ٦٧٤ ٢٠٢	١٩ ٢٩٣ ٨٠٣	٢٧ ٩٦٨ ٠٠٥

٢٧ - المستحق لأطراف ذوى علاقة وأهم المعاملات خلال الفترة

- تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة فيما يلي:

الإرصدة الدائنة المستحقة للأطراف ذوى العلاقة		أهم المعاملات خلال الفترة			
حسابات جارية (بالصافى)	موردين وأوراق دفع	مشتريات	مبيعات	طبيعة العلاقة	اسم الشركة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١		
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى		
(٢١ ٦٣٤ ٩٨٠)	(١٩ ٥٤٦ ٧٨٢)	--	--	نائب رئيس مجلس الإدارة - العضو المنتدب	ناجى توما
(٥٦٦ ٩٧٢)	(٤٧٧ ١٧٥)	--	--	مساهم	ماجد توما
--	--	(٧ ٨٣٨ ٨٦٧)	٦ ٠٩٤ ٠٢٤	طرف ذو علاقة	دايس باك
(٢٢ ٢٠١ ٩٥٢)	(٢٠ ٠٢٣ ٩٥٧)	(٧ ٨٣٨ ٨٦٧)	٦ ٠٩٤ ٠٢٤		

تتم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بذات أسس التعامل مع الغير وفقاً لإسعار السوق والتي يتم اعتمادها من الجمعية العمومية بعقود معاوضة سنوية.

٢٨- استمرارية الشركة

حققت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) خسائر متراكمة بلغت ٥٢٣ ٨٧٨ ٣٦٦ جنيه مصرى فى ذلك التاريخ متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بما يتجاوز نصف قيمة حقوق المساهمين للشركة التابعة بالكامل، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك فى قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

حققت شركة مصنع الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) خسائر متراكمة بلغت ٨٠٣ ٢٣٤ ٤٥ جنيه مصرى متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بما يتجاوز نصف قيمة حقوق المساهمين للشركة التابعة بالكامل، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك فى قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

حققت شركة سويتز للملابس الجاهزة (شركة تابعة) خسائر متراكمة بلغت ٤٨٦ ٩٣٢ ١٤ جنيه مصرى متضمنة أرباح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بما يتجاوز نصف قيمة حقوق المساهمين للشركة التابعة بالكامل، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك فى قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

٢٩- الموقف الضريبي

شركة دايس:

أولاً: الضريبة على أرباح شركات الأموال

السنوات من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص السنوات من بدء النشاط فى ١ مارس ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم الطعن على نتائج الفحص وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن للفصل فيه وصدر قرار لجنة الطعن بمنح الشركة فى حقها بالتمتع بالأعفاء الضريبية عن الفترة من ١ مارس ١٩٩٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وذلك لوعاء شركات الأموال وذلك وفقاً للمادة ١٢٠ الفقرة ٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ورغم ذلك تم الطعن على القرار أمام المحكمة لعدم الالتفات إلى الدفع الخاص بضرية القيم المنقولة وعدم اعتماد اهلاك الاصول الثابتة المنقولة من شركة الاشخاص الى الشركة المساهمة وتم وقف نظر الدعوى أمام المحكمة وتحولها للجان انهاء المنازعات وصدر قرار لجنة انهاء المنازعات فى ٢٠١٨ بأحقية الشركة فى اعتماد الاصول المنقولة و تم سداد الفروق الناتجة عن فحص تلك السنوات.

عام ٢٠٠٥

لم يتم الفحص الضريبي وذلك بمجرد صدور الكتاب الدورى رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فى ٢٢ مارس ٢٠١١ بشأن الاكتفاء بما سبق فحصه من العينة المختارة وعدم فحص ما بقى منها وصدر نموذج (١٩) ضرائب تقديري بعد تاريخ صدور الكتاب الدورى رقم (٣) وتم الطعن عليه وتم إحالة الخلاف إلى الإدارة العامة للجان الداخلية المتخصصة ولم يتم الوصول لاتفاق وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها فى جميع بنود الخلاف مع اعادة فحص بند الاهلاك وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم تم تقديم طلب لانتهاء المنازعة وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ولم يتم إخطار الشركة بعد بميعاد الجلسة. هذا بخلاف بند الاصول الثابتة وإضافاتها (الاهلاك) المحال الى المأمورية لإعادة الفحص ومن المتوقع أن يتم اعتماده فى ضوء المستندات التى وفرتها الشركة لاعتماد هذا البند.

السنوات من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٧

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب وتم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندي الاهلاك لارتباطه بالسنوات السابقة والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم تم تقديم طلب لإنهاء المنازعة طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ولم يصدر القرار حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٠٩

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب وتم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندي الاهلاك والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية فيما توصلت اليه من من نتائج وتم الطعن على القرار أمام المحكمة وتم تقديم طلب لانتهاء المنازعة وفقاً للقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يصدر القرار حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣

تم تقديم الإقرارات الضريبية في ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و سداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات و تم الفحص الدفترى ولم يتم الموافقة على نتيجة الفحص و تم تحويلها الى الجان المتخصصة و صدر قرارها و تم تحويل بعض البنود الى لجان الطعن و صدر قرار اللجنة بتأييد الشركة و تحويل بند الأصول الثابتة الى الأمورية لاعادة الفحص رصيد أول المدّة.

السنوات من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦

تم تقديم الإقرارات الضريبية في ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و سداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات و تم الفحص و قد تم الطعن على نموذج ١٩ و احيل الملف الى اللجان الداخلية و تم تحويل بعض البنود الى اللجان المتخصصة و لم يصدر قرار اللجنة حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨

تم اخطار الشركة بالفحص و جارى تجهيز المستندات و التحليلات لتحديد ميعاد الفحص و تم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية و سداد الضريبة المستحقة على الشركة من واقع الإقرارات المقدمة.

السنوات من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها و لم يتم اخطار الشركة بالفحص.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٣

تم الفحص الضريبى و التسوية و سداد الفروق.

السنوات من عام ٢٠١٤ و حتى عام ٢٠١٦

تم الاخطار بالفحص و جارى تجهيز المستندات كما ان الشركة منتظمة فى سداد الضريبة فى المواعيد القانونية.

من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠

الشركة ملتزمة بسداد الضريبة الشهرية لكسب العمل و فى المواعيد القانونية و لم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة المبيعات (القيمة المضافة):

من بداية النشاط و حتى عام ٢٠١٧

تم الفحص و التسوية حتى عام ٢٠١٧ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠١٨ حتى عام ٢٠١٩

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى مواعيدها القانونية و لم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

عام ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها.

رابعاً: ضريبة الدمغة:

من بداية النشاط و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص ضريبة الدمغة و تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل .

من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠

لم يتم إخطار الشركة بالفحص حتى تاريخه.

خامساً: ضرائب الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة:

من بداية النشاط و حتى عام ٢٠١٢

تم الفحص الضريبى لدفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ و لا توجد أى فروق مستحقة.

من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧

تم فحص تلك السنوات و تم الطعن على نتيجة الفحص امام اللجنة الداخلية و تم سداد الفروق الضريبية بالكامل.

من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠

تم سداد الضريبة فى المواعيد القانونية و لم يتم اخطار الشركة بفحص تلك السنوات.

سادساً: الضريبة العقارية :

تم سداد المستحقات حتى عام ٢٠٢٠

سابعاً: التأمينات الإجتماعية:

يتم السداد شهري بانتظام فى المواعيد المحددة قانونيا حتى تاريخه.

شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة

أولاً: ضريبة الدخل

تقوم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبي لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً فى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة - ان وجدت - من واقع هذه الاقرارات طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

أ) ضريبة الارباح التجارية والصناعية

السنوات من ١٩٨٧حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم تسوية الفترة عن طريق لجنة فض المنازعات طبقاً للقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ والتي أسفرت عن ضريبة قدرها ٨٠٠ ٥٦٨ جنيه وإجمالي غرامات التأخير بعد خصم ٧٠٪ طبقاً للقانون بمبلغ وقدره ٦٢٨ ٥٧٤ جنيه والتي سيتم سدادها مناصفة بين كل من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع الاسكندرية للملابس الجاهزة (باعتبارهم كانوا شركة واحدة - شركة تضامن حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣) وخلال عام ٢٠١٨ تم سداد مبلغ ٨٠٠ ٥٦٩ جنيه من تحت حساب الضريبة ومبلغ ٤٠٠ ٢٨٤ جنيه (مناصفة بين الشركة والمصنع باعتبارهم شركة واحدة - شركة تضامن حتى ذلك التاريخ) كما تم سداد مبلغ ٢٨٧ ٣١٤ جنيه خلال عام ٢٠١٩ قيمة غرامات التأخير (مناصفة بين الشركة والمصنع باعتبارهم شركة واحدة - شركة تضامن حتى ذلك التاريخ) و تم تسوية وسداد مستحقات عن هذه الفترة بالكامل.

ب) ضريبة شركات الأموال

السنوات من أغسطس ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤

صدر قرار لجنة الطعن الضريبي قدرها ٢ ٢٠٨ ٥١٤ جنيه مصري وتم سدادها لرفع الحجز التنفيذي. تم الطعن من قبل الشركة على غرامة تأخير اقرار بمبلغ ٣٩١ ٠٣٩ جنيه مصري وتم الطعن عليها حيث ان الشركة تقدم اقراراتها فى الميعاد القانوني ولم يتم الغاء هذا الربط بعد و عمل تسوية جديدة و تم سداد المبلغ لرفع الحجز التنفيذي لحين البت فى قرار الطعن.

سنة ٢٠٠٥

قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبي فى الميعاد القانوني طبقاً للقانون ولم يتم الفحص لتلك السنة.

السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧

صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤ كربط اضافي عن تعاملات ضريبة منبع بمبلغ ٣ ٢١٤ ٦٣٦ جنيه وقامت الشركة بالطعن على القرار وقد تم سداد الضريبة لرفع الحجز التنفيذي لحين البت فى الطعن على قرار لجنة الطعن، و جاري نظر هذه السنوات امام لجنة فض المنازعات و صدر قرار بانتهاء المنازعات بمرکز كبار الممولين و محدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ رقم ٨٧٩٨ لسنة ٧٦ ق و لم يتم الفصل فيما بعد علماً بان تم سداد المبلغ لرفع الحجز لحين البت فى القضية.

سنة ٢٠٠٨

تم الفحص الضريبي للشركة تقديرياً وتم الطعن عليه فى الميعاد القانوني و صدر قرار لجنة الطعن فى ٣١ يناير ٢٠١٩ بإعادة الفحص وتم تسليم المستندات للمأمورية لإعادة الفحص ومازالت بالمأمورية ونرى ان التقديرات الضريبية للوعاء لسنة ٢٠٠٨ بمبلغ ٦٠١ ٩٦٨ جنيه مصرى.

سنة ٢٠٠٩

تم الفحص الضريبي للشركة وورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب بمطالبة قدرها ٢٣ ٥١٣ ٦٨٥ جنيه وتم الطعن عليه فى الميعاد القانوني و صدر قرار لجنة الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٨ باستحقاق ضريبة قدرها ١٦ ٧٥٨ ٥٩٢ جنيه و تم الطعن بصحيفة دعوة تم رفعها امام محكمة القضاء الاداري، و حدد لها جلسة ٢٠٢٠/٣/١٩ برقم ١٠١٦٦ لسنة ٧٣ ق وتم اعادة الفحص بامامورية الشركات المساهمة بالاسكندرية وتم الانتهاء من هذا الملف باللجنة الداخلية و اسفرت عن ضريبة ٤٩٨ ٣ ٧٧٠ جنيه و تم سدادها فى ٢٩/٦/٢٠٢٠ و يضا تم تقديم طلب بالتجاوز عن مقابل التأخير طبقاً للقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

سنة ٢٠١٠

تم الفحص الضريبي للشركة وورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب بمطالبة قدرها ٢٤ ٤٩٥ ٩٤٨ جنيه وتم الطعن عليه فى الميعاد القانوني ولم يتم الاتفاق على المبلغ وتم تحويل الملف للجنة الطعن بالقاهرة و تم تقديم المذكرة والمستندات. ولم يصدر قرار اللجنة بعد ذلك.

السنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٣

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٨٠ ٧٣١ ٣٠٢ جنيه وتم تقديم طلب لإعادة الفحص وقام مركز كبار الممولين بالقاهرة بإصدار قرار لجنة مراجعة داخلية بإعادة الفحص وجاري تحضير المستندات والتحليلات المطلوبة.

السنوات ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٨٦٢ ٠١٤ ٦٠ جنيه وتم تقديم طلب لإعادة الفحص وقام مركز كبار الممولين بإصدار قرار لجنة مراجعة داخلية بإعادة الفحص والفحص وجاري تحضير المستندات والتحليلات المطلوبة.

السنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩

قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية طبقاً للقانون ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً : ضريبة كسب العمل

(أ) شركات أشخاص

السنوات من ١٩٩٤ حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم انتهاء جميع الخلافات الضريبية وتم السداد بالكامل

(ب) الشركات المساهمة

السنوات من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

تم انتهاء الخلاف باللجنة الداخلية علي تسوية هذا النزاع بمبلغ ٨٥ ٠٠٠ جنيه و تم سدادها بالكامل.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١

تم الفحص الضريبي وأسفر عن فروق ضريبية قدرها ٢٤ ٠٢٣ ٠٨٨ جنيه مصرى وتم الإتفاق النهائي باللجنة الداخلية على مبلغ ٥٣٣ ١٠٧ ٤ جنيه بالإضافة الي غرامات التأخير ٢ ٨٠٩ ٧٠٠ وتم سداد دفعات من تحت حساب الضريبة بمبلغ ٤ ٢٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتم تقديم طلب للتسوية المبلغ وتسوية غرامات التأخير.

السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٨٥٦ ٣٤٤ ١٤ جنيه وتم الطعن وجاري اعادة الفحص وتم تحديد جلسة ٢٠٢١/٦/٢٠ لتقديم المستندات لعمل مشروع مبني.

السنوات من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨

تم ارسال نموذج بالفحص التقدير بمبلغ ٣٨٥ ٧٤٤ ٧٠ جنيه وتم الطعن علي اللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين و تم الاتفاق علي المناقشة في هذه السنوات بعد الانتهاء من السنوات السابقة.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

(أ) شركات أشخاص

السنوات من ١٩٨٧ وحتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم تسوية الخلافات الضريبية وتم السداد بالكامل.

(ب) الشركات المساهمة

السنوات ٢٠١١/٢٠٠٣

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن ضريبة مبلغ وقدره ٩ ٧٢٨ ٩ جنيه ولم تسدد بعد.

السنوات ٢٠١٤/٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الضريبة المستحقة وأسفر عن ضريبة مبلغ وقدره ٦٩٢ جنيه وتم سدادها.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨

لم يتم فحص الشركة من قبل المأمورية حتى تاريخه.

رابعاً : الضريبة العامة على المبيعات - القيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٠

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة ولا يوجد فروق فحص.

السنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٢

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة وتم سداد الضريبة المستحقة بمبلغ ٢١٠ ٥٨٧ جنيه.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥

تم فحص تلك السنوات، وبتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٨ صدر قرار اللجنة الداخلية باستحقاق ضريبة قدرها ٨ ٩٨٦ ٤١٥ جنيه مصرى مع حفظ حق الشركة فى التقدم الى إدارة رد الضريبة على خدمات التشغيل لدى الغير التى تخص مبيعات التصدير بمبلغ وقدره ٨ ٤٧٢ ٨٩٨ جنيه مصرى ، وكذا حفظ حق الشركة فى تسوية الرصيد المتبقى من الضريبة على قطع الغيار بمبلغ وقدره ٢٩٩ ١٧٤ ٢٩٩ جنيه مصرى. وبناء على ذلك فقد أسفرت الفروق الضريبية الواجبة السداد عن مبلغ ٢١٤ ٣٤٣ ٢١٤ جنيه مصرى. وبتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٨ تم التقدم بطلب لخصم الرصيد المستحق من الرصيد الدائن المستحق للشركة.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

تم الفحص وأصدر الفحص بمبلغ ٤ ٧٥٠ ٤٠٠ جنيه وتم الطعن.

خامسا : الضريبة العقارية

- وردت مطالبة بمبلغ ١١٥ ٥٧٨ جنيه عن الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتم سدادها بالكامل.
 - وردت مطالبة بمبلغ ٢٣٠ ٦٥٦ جنيه عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم سدادها بالكامل.
 - وردت مطالبة بمبلغ ٢٩٦ ٤٥٠ جنيه عن الفترة من أول يناير ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتم سدادها بالكامل.
 - وتم سداد الضريبة العقارية عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٩٨ ٧١٧ جنيه تم سدادها بالكامل.
- وترى إدارة الشركة ومستشارها الضريبي أن الخلافات الضريبية مازالت متداولة ولا يمكن تحديد العبء الضريبي النهائي إلا بعد إستنفاد كافة المراحل والإجراءات المحددة قانوناً، وقد قامت الشركة بتكوين المخصصات المناسبة في ضوء الموقف الحالي وتقدم نتائج الفحص الضريبي.

شركة الصباغون المتحدون

أولاً :- ضريبة شركات الأموال

- تخضع الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وتسدد بموجبها الضريبة المستحقة.
- تم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٥ ولا توجد اى مبالغ مستحقة.
- تم فحص السنوات ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ واخطرت الشركة بنموذج ١٩ وقد تم الطعن على النموذج وتم عمل لجنة تم الاتفاق نطق الخلاف فيما عدا بندى (م.النقل والانتقال) و (الاعفاء النسبى) وتم احالتهما الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد اصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد والغرامات وجرى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وقد تسلمت الشركة نموذج ١٩ عن تلك السنوات وتطالب المأمورية الشركة بضرانب عن تلك السنوات بمبلغ ١ ٣٩٠ ٧٠٠ جنيه وقد تم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد أصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد والغرامات وجرى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات ٢٠١٠ / ٢٠١١ وقد تسلمت الشركة نموذج ١٩ عن تلك السنوات وتطالب المأمورية الشركة بضرانب عن تلك السنوات بمبلغ ٣ ٨٦٣ ٨٤٣ جنيه وقد تم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد أصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد والغرامات وجرى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ واخطرت الشركة بنموذج ١٩ وأسفر عن ضريبة قدرها ٧ ٨٠٠ ٤٢٠ جنيه وتم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى اللجان الداخلية المتخصصة وقد تم عمل اللجنة وسداد الضريبة المستحقة فيما عدا بند المخصص المستخدم والمعترض عليها من قبل الشركة ويقابلها ضريبة ١ ١٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير.
- السنوات ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ لم يتم الفحص بعد.

ثانياً :- الضريبة العامة على المبيعات / القيمة المضافة

- تم فحص الشركة عن ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٥ وتم سداد الفروق المستحقة ولم يتم الفحص بعد للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠.

ثالثاً :- ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل عن السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الفروق الضريبية.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ تقديرياً وأخطرت الشركة بنموذج ٣٨ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وقامت الشركة بتقديم التسويات الضريبية عن هذه السنوات وأسفر الفحص عن فروق ضريبية ٦١١ ٧٥٤ جنيه وتم الاعتراض عليها ومنظور امام اللجنة الداخلية وقد تم تخفيض الفروق الى ٢٥٠ ٩٨٤ جم قامت الشركة بسداد أصل الضريبة عن تلك السنوات والبالغة ١٢٥ ٤٨٠ جم وقد تم تقديم طلب للتجاوز عن ٩٠٪ من باقى المبلغ والذي يمثل فوائد و غرامات و يبلغ ١٢٥ ٥١٧ جم و جرى متابعة الطلب.
- السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ قد تم تقديم التسويات وفى انتظار نتيجة الفحص من المأمورية علما بأن المأمورية قامت باخطار الشركة بمطالبة تقديرية برقم وارد ٢٩٧٠ بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩ عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ بضرريبة ٤٦٣ ٨٣٩ ٤٦٣ جنيه نظرا لقرب تقادم عام ٢٠١٤ وتم الطعن على النموذج وقد تم اعاده الفحص وأسفر عن فروق ضريبية و غرامات تأخير بلغت ٦٩٠ ١١٩ جم وجرى الاعتراض على اعادة الفحص.
- خلال عام ٢٠١٩ ، و عام ٢٠٢٠ قامت الشركة باستقطاع الضريبة وتوريدها في المواعيد القانونية.

رابعاً :- ضريبة الدمغة

تم فحص الشركة عن ضريبة الدمغة من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١١ وتم سداد الفروق المستحقة ولم يتم فحص السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠.

شركة ماسترلاين

أولاً : ضريبة شركات الأموال

الشركة معفاة من الضريبة على وعاء شركات الأموال طبقاً لأحكام للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ من بداية النشاط في ٢٠٠٣/٣/١٦ م حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ م .

- الفترة من بداية النشاط في ٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١

نتيجة الفحص وعاء ضريبي معفى وتم سداد الضريبة على الوعاء الضريبي المستقل ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية أخرى.

- عام ٢٠٠٥

تم إحالة الملف الى لجنة الطعن بتاريخ ٢٠١٦/٦/٤ اصدرت قرارها بتعديل وعاء الضريبة الى وعاء ضريبي معفى بصافي خسارة بمبلغ ٥٠١٦٠٣٩ جنيهاً ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية مستقلة.

- عام ٢٠٠٦

نتيجة الفحص وعاء ضريبي معفى ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية مستقلة.

- سنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٧

نتيجة الفحص وعاء ضريبي معفى وتم احالة الخلاف على الوعاء الضريبي المستقل الى لجنة إنهاء المنازعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ، والقرار النهائي الذي انتهت اليه لجنة إنهاء المنازعات هو إلغاء الوعاء الضريبي المستقل محل الخلاف ولا يوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٢/٢٠١٠

قامت لجان الطعن الضريبي بإصدار قرارها في بنود الخلاف مع المأمورية ولقد قامت الشركة بسداد الضريبة واجبة السداد على البنود الواردة بالقرار وقد تم إعادة فحص بنود الخلاف الاخرى تطبيقاً لنص قرار اللجنة الصادر بالجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٩ في الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ ولم يتم اخطار الشركة بقيمة فرق الضريبة بعد إعادة فحص بنود الخلاف الاخرى حتى تاريخه ولا يوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٥

تم الانتهاء من أعمال الفحص الضريبي وقد تم سداد الضريبة على بعض البنود طبقاً للفحص مع إحالة الخلاف على البنود الاخرى الى اللجنة الداخلية المتخصصة ولم يصدر قرار اللجنة حتى تاريخه ولا يوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٦ / ٢٠١٩

لم يتم فحص دفاتر الشركة من قبل مصلحة الضرائب.

ثانياً : الضريبة كسب العمل

- الفترة من بداية النشاط في ٢٠٠٣/٣/١٦ وحتى ٢٠١٠/١٢/٣١

قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١٢ / ٢٠١١

جارى الفحص من المأمورية المختصة ولم يتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخه.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٩

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من المأمورية المختصة.

تلتزم الشركة بتوريد ضريبة المرتبات شهرياً إلى المأمورية المختصة في مواعيدها القانونية وإجراء التسوية في نهاية العام وتقديمها للمأمورية طبقاً للمادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وقد تم تقديم الاقرار الربع سنوي عن الفترة الثالثة من عام ٢٠٢٠ في الموعد القانوني وفقاً لنص المادة (٣١) من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- الفترة من بداية النشاط في ٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١٨ / ٢٠١٩:

لم يتم إخطار الشركة بطلب الفحص من المأمورية المختصة.

رابعاً : الضريبة العامة على المبيعات / الضريبة على القيمة المضافة

تلتزم الشركة بتطبيق " قانون الضريبة العامة على المبيعات " و" قانون الضريبة على القيمة المضافة " وتقديم الإقرار الضريبي لمأمورية ضرائب كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في مواعيدها المقررة.

- الفترة من بداية النشاط في ٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ تم الفحص وقامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٦

تم الفحص وقامت الشركة بسداد مبلغ الضريبة النهائية المستحقة.

- سنوات ٢٠١٧ / ٢٠١٩

لم يتم إخطار الشركة بطلب الفحص من المأمورية المختصة.

خامساً : الضريبة العقارية

الشركة تسدد بانتظام قيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٣٠- الالتزامات العرضية

بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر قائمة المركز المالي توجد الإلتزامات التالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

الفترة المالية المنتهية	السنة المالية المنتهية	بيان
في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قيمة خطابات ضمان
جنيه مصري	جنيه مصري	الجزء المغطى
٢١ ١٨٦ ٢٨١	١٧ ٦٠٧ ٥٥٦	الجزء الغير مغطى
٤٧ ٥٦٧	١٠٦ ٥٥٠	
٢١ ١٣٨ ٧١٤	١٧ ٥٠١ ٠٠٦	

- قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) بتوقيع عقدي تأجير تمويلي (بيع مع إعادة الاستئجار) ثلاثي الاطراف يتضمن شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة هيرمس بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٨ وبتاريخ ١٦ ابريل ٢٠١٨ وقد قامت شركة دايس للملابس الجاهزة باصدار شيكات ضمانات لصالح شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي قد بلغت قيمتها ٨٠٠ ٥١٠ ١ دولار أمريكي (ما يعادل ٤٦٦ ٦٣٦ ٢٣ جنيه مصري) في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بواقع قسط ربع سنوي بقيمة ١٥١ ٠٨٠ دولار امريكي لمدة ٥ سنوات من تاريخ بداية العقد وبلغ الجزء المستحق المتداول خلال العام التالي ٧٠٩٠ ٩٤٠ جنيه مصري وبلغ الجزء المستحق غير المتداول ١٦ ٥٤٥ ٥٢٦ جنيه مصري.

هذا وتقم الشركة بإدارة المخاطر المتعلقة بالإرتباطات الرأسمالية من خلال الحفاظ على حد مقبول من النقدية للموائمة بين مصادر التمويل المختلفة.

٣١- الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة في الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمستحق من أطراف ذات علاقة والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية أرصدة الموردين والمستحق الى أطراف ذات علاقة والداننون.

هذا وتتعرض المجموعة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتي تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلي أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التي تتبعها المجموعة في إدارة هذه المخاطر:

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة المجموعة في الاستمرار في النشاط وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين.

ويتمثل هيكل تمويل المجموعة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. وتقوم لجنة إدارة مخاطر رأس المال بمراجعة هيكل تمويل المجموعة بصفة مستمرة كل ثلاثة أشهر وتقوم بمراجعة تكلفة تمويل المجموعة من خلال نسبة المديونية حيث تهدف المجموعة نسبة مديونية من صفر % إلى ١٠ %.

تتعرض المجموعة لبعض المخاطر المرتبطة بممارستها لأنشطتها مثل مخاطر السوق والتي تتضمن خطر العائد وخطر العملات الأجنبية كما قد تتعرض أيضاً لمخاطر السيولة وقد تؤثر تلك المخاطر على القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بقائمة المركز المالي وكذا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها المدرجة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

وتقوم المجموعة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرة المجموعة على الاستثمار، وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين عن طريق تخفيض أثر هذه المخاطر إلى الحد الأدنى من خلال الأنشطة التشغيلية والتمويلية للحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الأقساط، وفيما يلي أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة والسياسات والإجراءات المتبعة للحد من أثر تلك المخاطر:

خطر العملات الأجنبية

يتمثل هذا الخطر في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية. ولأغراض تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى تحتفظ المجموعة بأرصدة كافية من الأصول ذات الطبيعة النقدية بالعملات المحلية والعملات الأجنبية لمواجهة التزاماتها بذات العملة في تواريخ استحقاقها.

خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في التغير في أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات في أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة. إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يقل/ أو يزيد ربح الشركة عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بمبلغ ٩,٦٥ مليون جنيه مصري (٢٠٢٠: يقل/ أو يزيد بمبلغ ٩,٥٩ مليون جنيه مصري). ويرجع هذا بصفة أساسية إلى تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقرضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ولحد من هذا الخطر تقوم المجموعة بتصدير جزء من إنتاجها للخارج كما تراعى التعامل مع عملاء حسنى السمعة. كما تقوم إدارة المجموعة بمراقبة تواريخ الاستحقاق وشروط الائتمان وإعداد جداول لأعمار الديون للاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال تلك الارصدة.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عملاء
٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧	٣٥٨ ٣٢٢ ٧٩٢	
١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦	١٩٤ ٩٢٨ ٤٦٣	أرصدة مدينة أخرى
٥٣٩ ٩٠٢ ٦٤٣	٥٥٣ ٢٥١ ٢٥٥	

- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة المجموعة على سداد جزء من أو كل التزاماتها وتقوم المجموعة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والمواءمة بين مصادر التمويل المختلفة والتي تتضمن التسهيلات البنكية وتخصيم الفواتير للعملاء الأجانب الصادرة بالدولار.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية والتي تشمل مدفوعات الفوائد التقديرية:

أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي	التزامات بدون فائدة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٠٢ ٧٨١ ٤٧٥	--	٤٠٢ ٧٨١ ٤٧٥	٣٠ يونيو ٢٠٢١
٨٤٤ ٠٣٢ ٧٣٥	١٤٤ ١٠٧ ٩٩٧	٩٨٨ ١٤٠ ٧٣٢	التزامات بفائدة
١ ٢٤٦ ٨١٤ ٢١٠	١٤٤ ١٠٧ ٩٩٧	١ ٣٩٠ ٩٢٢ ٢٠٧	
٣٣٨ ٥٣٩ ٨٩٣	--	٣٣٨ ٥٣٩ ٨٩٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٨٤٣ ٦٦١ ١٠٣	١١٥ ٥٥٧ ٠٦٤	٩٥٩ ٢١٨ ١٦٧	التزامات بدون فائدة
١ ١٨٢ ٢٠٠ ٩٩٦	١١٥ ٥٥٧ ٠٦٤	١ ٢٩٧ ٧٥٨ ٠٦٠	التزامات بفائدة

- نسبة الرافعة المالية

بلغت نسبة الرافعة المالية، والتي يتم تحديدها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية، في نهاية الفترة كما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٤٢٨ ٢٦١ ٠٧٢	١ ٣٣٥ ٥١٨ ٤٤٤	إجمالي الالتزامات
٣٧٩ ٥٧٤ ٧١٣	٣٧٤ ٧٩٥ ٢٦٣	إجمالي حقوق الملكية
٣,٧٦	٣,٥٦	

- تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث	طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة

لا توجد استثمارات بالقيمة العادلة في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

- ٣٢- الأحداث الجوهرية

مع التطور الحالي والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة رعاية صحية غير مسبوقه والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصادياً. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات، بما في ذلك جمهورية مصر العربية، قيوداً على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية وأعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالي والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلباً أيضاً.

في ١٧ مايو ٢٠٢٠، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيبدأ العمل على العودة تدريجياً في جميع قطاعات البلاد اعتباراً من منتصف يونيو من خلال تطبيق تدابير وقائية.

وتقوم حالياً إداره الشركة بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهة الآثار السلبية على الأعمال والتدفقات النقدية للشركة المتوقعة من حيث انخفاض في الإيرادات والانخفاض المتوقع في المتحصلات النقدية التشغيلية وتقوم حالياً عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات وبناءاً عليه تم اتخاذ القرارات التالية:

- توفير المواد الخام اللازمه لاستمرار عمليات الإنتاج بدون توقف وبكامل الطاقة الانتاجية للشركة بحيث يتم الاعتماد على المواد الخامة الرئيسييه في الانتاج من السوق المحلي ومحاولة التواصل مع الموردين الخارجيين لتوفير القدر الكافي لإستمرار الانتاج حيث ان الشركة تعتمد على توفير المواد الخام المستخدمة في الصناعة من السوقين المحلي والخارجي.
- قيام الشركة خلال الفترة الأخيرة باستئناف عمليات التصدير لمطالبات العملاء الخارجيين بناء على مراسلات رسمية من العملاء.
- تتابع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حالياً، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد.

شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيروس كورونا المستجد.

- مخاطر اضمحلال قيمة الاصول الثابتة
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطيئة الحركة.
- مخاطر عدم القدرة على سداد الائتمانات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر. كما ترى إدارة الشركة في الظروف الحالية انها قادرة على استمرار الانتاج وعمليات البيع والشراء وسداد التزاماتها وتدفقاتها النقدية بما يفي أغراض الشركة.

٣٣- الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الدورية المجمعة

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢١ إنعقدت الجمعية العامة العادية للشركة وقامت بالموافقة على اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣٤- السنة المالية

تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

العضو المنتدب
الاستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الاستاذ / فيكتور فخرى

